مبادرة الإصلاح العربي

سلسلة السياسات البيئية

# البيئة وخيبة الأمل في عالم مزعزع للاستقرار: حالة لبنان

سامي كايد

## نُشر من طرف:

**مبادرة الإصلاح العربي**

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

https://www.arab-reform.net/ar/


## عن الكاتبة


سامي كايد هو باحث مستقل ومؤسس مشارك لبرنامج أكاديمية البيئة في مركز الحفاظ على الطبيعة التابع للجامعة الأمريكية في بيروت. لديه 13 عامًا من الخبرة في القيادة التعاونية في مجال العلوم متعددة التخصصات لمعالجة التدهور البيئي في السياقات الهشة. أنشأ أكثر من 40 مشروعًا متعدد التخصصات، معظمها في الأوساط الأكاديمية، وأدار 25 مشروعا استشاريا تركز على الاستدامة البيئية والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. ألف 12 عملاً محكماً في موضوعات مثل الصراع والبيئة، والنهج التشاركية الانعكاسية، والتحول العادل، والابتكار الشعبي.



هذه الدراسة جزء من مشروع دِراية التابع لـ مبادرة الإصلاح العربي، والهادف إلى تطوير البحث الشامل من خلال النشاط والمناصرة المستنيرة. يركز المشروع على العمل الميداني والبحث متعدد المنهجيات في كل من العراق ولبنان والمغرب وتونس، حيث يستكشف كيف تقوم المجتمعات والمنظمات في الخطوط الأمامية بالتعبئة حول القضايا البيئية باعتبارها متشابكة مع غياب العدالة على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي في جميع أنحاء المنطقة. مشروع دراية هو جزء من شبكة تحالف المعرفة لحماية المدافعين عن البيئة (KALLIED)، التي تضم 32 منظمة من 22 دولة الجنوب العالمي، ويتم تمويلها من قبل مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) في كندا.


## إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.


© 2025 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قُمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.


صورة الغلاف: جبل الشيخ. © هيذر هايا أسعد


**تموز/يوليو 2025**

# المحتويات


مقدمة 1

المنهجية 3

الدولة اللبنانية والبيئة 4

الإطار المفاهيمي 7

السباحة 9

السباحة مع التيار 9

السباحة عكس التيار 15

استقرار «السند» 16

جمع النفايات في المناطق الحضرية 17

تجميع مياه الأمطار في الضنية 17

إدارة الأراضي حول أكبر غابة صنوبر في لبنان 18

الشبكات الزراعية والغذائية وشبكات الطاقة أسفل جبل الشيخ 19

النزعة البيئية في الدمج بين العمل القائم على الدولة والعمل المحبط 19

الخاتمة 20

# مقدمة

تستكشف هذه الدراسة السياسة البيئية كمفهوم وممارسة معاصرة في لبنان، عبر تتبّع كيفية تموضع الجهات الفاعلة في علاقتها مع الدولة عند التنقل بين التغيير والتخلي وحتمية الاستمرار. وترى الدراسة أن البيئة ناشئة عن التحوّل الاجتماعي-الإيكولوجي، ومختلفة جوهريًا عن البيئة التي تنشأ من إعادة الإنتاج داخل النظام الحالي – أي الأشكال المعاصرة للرأسمالية النيوليبرالية الحالية والعقلية اليومية السائدة التي تتعامل معها باعتبارها الطريقة الأكثر منطقية للعيش.[1] يقوم النظام الحالي في لبنان حول شكل طائفي من الرأسمالية النيوليبرالية المتوحشة – التي تتسم بمفارقات محيرة مثل مناصرة الأسواق الحرة وتشكيلها بطريقة انتقائية لخدمة السلطة الراسخة.[2] وتسلط الدراسة الضوء على كيفية بروز السياسة ما قبل الليبرالية – أي تشريع المستقبل المرغوب فيه من خلال تلبية الاحتياجات المادية اليومية للاستمرار – من الهوامش السياسية اللبنانية[3] التي يمكن أن تفسح المجال أمام السياسة البيئية.[4]

حتى الرؤى والممارسات الأكثر تهميشًا، تعود إلى تشابكات أوسع نطاقًا بين الدول والأنظمة القائمة والتغير البيئي العالمي. ويساعد منظور الأنظمة على وضع ما يحدث في لبنان ضمن عمليات إعادة الإنتاج من خلال البيئة، أو التحوّل الناتج عن البيئة. فمع توطيد السلطة، تنخرط الدول في حلقات تغذية راجعة[5] مع النظام الحالي الذي تحكمه. وفي نهاية المطاف، تعيد هذه الحلقات إما إعادة إنتاج النظام القائم، أو تدفعه في بعض الأحيان نحو تكوينات مختلفة جذريًا، وكلها تتكشف داخل المعطيات التي تمكّن وتُقيد نظام الأرض البيوفيزيائي الحيوي (أي البيئة) وتؤثر عليها.[6] يمكن دراسة النظام الحالي المحدد والبيئة المحيطة به والعلاقة بينهما (أي النظام الاجتماعي البيئي) على أي نطاق جغرافي – والمناطق، والدول القومية، والمجتمعات المحلية هي الأكثر شيوعًا – على الرغم من أن النطاقات متشابكة بشكل أساسي وتشكل نظامًا عالميًا قائماً، وبيئة، ونظامًا اجتماعيًا بيئيًا.[7] بطبيعة الحال، ليست حدود المقاييس متأصلة، لكنها تعكس غرض المستخدم ومنظوره.[8]

وبعيدًا من اختيار المقاييس، فإن الغرض والمنظور والنظم الاجتماعية-الإيكولوجية اليوم منغمسة، في المقام الأول، في الرأسمالية النيوليبرالية. فهي تفترض أن الموارد الطبيعية لا حدود لها أو يمكن استبدالها إلى ما لا نهاية، وأننا من خلال الابتكار التكنولوجي وآليات السوق المتحكَّم بها التي تتظاهر بأنها حرة، سنحل أي تحديات يفرضها علينا نظام الأرض، مع الحفاظ على البنى الرأسمالية النيوليبرالية سليمة، وعلى المجتمعات متحضّرة.[9] تتحدى أفضل الأدلة المتاحة منطق هذه التجربة العالمية، إذ يحذر العلماء من أننا لا نملك هامشًا كبيرًا للتجربة والخطأ مع نظام أثبت مرارًا وتكرارًا عدم قدرته على الحفاظ على استقرار الكوكب.[10] ومع تزايد وضوح زعزعة استقرار الكوكب (مثل تغير المناخ، وانهيار التنوع البيولوجي، والتلوث الكيميائي) وتزايد تجربته المباشرة، تنخرط السياسات ونماذج الأعمال والمؤسسات والقوات المسلحة والوجهات السياحية والأعمال الاستعراضية، ومجموعة واسعة من المجالات والجهات الفاعلة الأخرى في عملية «التبيئة» : وهي عملية استخدام انتقائي للأدلة والنقد البيئي لبناء هويات وأفعال تعيد في نهاية المطاف إنتاج الرأسمالية النيوليبرالية

1 Arturo Escobar, Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World, *Princeton University Press*, 2011.

2 Karim Makdisi, "Lebanon's October 2019 Uprising: From Solidarity to Division and Descent into the Known Unknown", *South Atlantic Quarterly*, Vol. 120 No. 2, 2021 [Makdisi, 2021]; Kamal Dib, "Predator Neoliberalism", *Contemporary Arab Affairs*, Vol. 13 No. 1, 2020 [Dib, 2021].

3 Political margins are understood as areas and groups historically deprived of influence over how power is organized or exercised. Steven Lukes, "Power: A Radical View", *Palgrave Macmillan*, 2005.

4 David Schlosberg and Luke Craven. "Sustainable Materialism", *Oxford University Press*, 2019 [Schlosberg & Craven, 2019]; Munira Khayyat, *A Landscape of War: Ecologies of Resistance and Survival in South Lebanon*, University of California Press, 2022 [Khayyat, 2022].

5 A feedback loop is an active process where the outputs of a system circle back and are used as inputs, forming a complex chain of cause and effect that influences the system's future behavior. Marco Scotti, Daniel Filipe Da Silva Pereira, and Antonio Bodini, "Understanding Social-Ecological Systems Using Loop Analysis", *Human Ecology Review*, Vol. 26 No. 2, 2020 [Da Silva et al., 2020].

6 John S. Dryzek, "The Politics of the Earth", *Oxford University Press,* 2021 [Dryzek, 2021]; Da Silva et al., 2020; Belinda Reyers et al., "Social-Ecological Systems Insights for Navigating the Dynamics of the Anthropocene", *Annual Review of Environment and Resources*, Vol. 43 No. 1, 2018; Ulrich Brand, "How to Get Out of the Multiple Crisis? Contours of a Critical Theory of Social-Ecological Transformation", *Environmental Values*, Vol. 25 No. 5, 2016.

7 Katherine Richardson et al., "Earth Beyond Six of Nine Planetary Boundaries", Science Advances, Vol. 9 No. 37, 2023 [Richardson et al., 2023]; John W. Meyer et al., "World Society and the Nation-State", *American Journal of Sociology*, Vol. 103 No. 1, 1997 [Meyer et al., 1997].

8 Sallie A. Marston, John Paul Jones II, & Keith Woodward, "Human Geography without Scale", *Transactions of the Institute of British Geographers*, Vol. 30 No. 4, 2005; Roderick P. Neumann, "Political Ecology: Theorizing Scale", *Progress in Human Geography,* Vol. 33 No. 3, 2009.

9 Jeanne M. Bogert et al., "Reviewing the Relationship Between Neoliberal Societies and Nature: Implications of the Industrialized Dominant Social Paradigm for a Sustainable Future", *Ecology and Society*, Vol. 27 No. 2, 2022.

10 Nico Wunderling et al., "Climate Tipping Point Interactions and Cascades: A Review", *Earth System Dynamics*, Vol. 15 No. 1, 2024; Michael A. Long et al., "Neoliberalism, World-System Position, and Biodiversity Loss", *Sociology of Development*, Vol. 10 No. 3, 2024; Richardson et al., 2023; Johan Rockström et al., "Safe and Just Earth System Boundaries", *Nature*, Vol. 619 No. 7968, 2023 [Rockström et al., 2023].

ودور الفرد في داخلها.[11]

ومن ناحية أخرى، تؤدي حالة اضطراب الكوكب إلى نشوء دراسات وممارسات تُعنى بالتحول الاجتماعي-البيئي، وتركّز على بدائل مستقبلية.[12] يُفهم النشاط البيئي بوصفه مجموعة متنوعة من الأفعال والعمليات، وبغض النظر عن محدداتها وأسسها، تُحدث تحولات اجتماعية-إيكولوجية فورية وطويلة الأمد، يمكنها وضعنا ضمن حدود الكوكب التسعة الداعمة للحياة.[13] وبالنظر إلى هذا التعقيد، يبقى من غير المؤكد أيُّ من الترتيبات الاجتماعية الإيكولوجية البديلة قادرٌ على توجيه نظام الأرض نحو مساحة آمنة لاستمرار الحضارة. ومع ذلك، هناك مستوى من الإجماع العلمي القابل للتنفيذ – الذي يرتكز على العتبات البيوفيزيائية الحيوية وتلاقي الأصوات المهمشة المتجذرة في التجربة المعيشية والتخلي المنهجي – يشترك في الاعتقاد بأن النظام الحالي «ليس هو» النظام الصحيح بحسب تعبير إليزابيث بوفينيلي.[14] يربك هذا الموقف السعي المحموم إلى الحلول السريعة التي تعيد إنتاج الأضرار المألوفة، ويسلط الضوء على العمل القائم على المثابرة الهادئة: جهد بطيء ومدروس للبقاء في الحاضر والاستفادة مما هو متاح، مع رفض ترسيخ الأفكار السائدة عن النظام القائم وكأنها المستقبل الوحيد الممكن.[15] هذا ليس رفضًا ثوريًا أو فوضويًا أو سياديًا أصليًا لما يقدمه النظام الحالي؛ بل احتلال للمساحة المفتوحة بين خيبة الأمل والاستبدال.[16] وبعيدًا من الإشارة إلى الغياب، ربما يؤدي الاستمرار في الوسط، إلى ظهور خيال يتحدى العقليات السائدة – أي يوفر مساحة لتخيلات جديدة أكثر استقلالية وملاءمة.[17]،[18] هذه التصورات تحيي سياسات ما قبل الاستشراف، وتعطي التوجيه والمعنى للجهود التي يمكن أن تجعل المستقبلات البديلة حقيقة.[19]

وفي تناقض صارخ، ينتج عن عملية إضفاء الطابع البيئي – على عكس التحريفات المخادعة المعتادة في عملية التلميع البيئي (greenwashing) – جهود قد تكون صادقة في نواياها، لكنها قلقة ومربكة ومقيدة في تطبيقها، إذ تحاول صياغة علاقة مفيدة مع بيئة مزعزعة للاستقرار في توافق متعمد أو عرضي مع النظام الذي يقودها. تشير هذه العملية إلى عدم القدرة أو عدم الرغبة في الانخراط في التساؤلات الوجودية والسياسية التي يتطلبها العمل البيئي. وهي تعتمد غالبًا على آليات الانفصال عن الواقع – الذي يُستخدم للحفاظ على منطق تعزيز النظام القائم مع محاولة الاهتمام بالبيئة – أو على عدم تقدير الأنظمة الاجتماعية-البيئية وعدم فهم تعقيدها.

في هذا السياق، يبرز دور الدولة، بالنظر إلى أنه في النظم الإيكولوجية التي تصنع التغيير، يجري التعامل مع الدول كمرجع أساسي لتشكيل الظروف البيئية وتحديد أشكال العمل التي تعتبر ذات صلة ومقبولة.[20] وكلما زاد تمركز الجهات الفاعلة في مركزية الدولة، ارتفعت احتمالية أن يُشكل منطقها العملي – أي منطقها الإداري ومنطقها الاقتصادي والبراغماتية الديمقراطية[21] – كيفية تصرفها ويحدد ما تعتبره طبيعيًا و ممكنًا.[22] يمكن أن يؤدي تمركز الدولة خلال عملية التغيير، سواء عن قصد أو عن غير قصد، إلى إعادة إنتاج النظام القائم. ومع ذلك، تسلط الأدبيات الضوء على قدرة الجهات الفاعلة المهمشة سياسيًا – التي تتحمل العبء الأكبر من زعزعة استقرار الكوكب والهشاشة الاجتماعية المترابطة – على تخيل وتفعيل نظام اجتماعي سياسي بديل تجاه البيئة.[23]

11 David Ciplet and J. Timmons Roberts, “Climate Change and the Transition to Neoliberal Environmental Governance”, *Global Environmental Change*, Vol. 46, September 2017; Bram Büscher et al., “Nature Inc.: Environmental Conservation in the Neoliberal Age”, University of Arizona Press, 2019; Adrian Parr, “The Wrath of Capital: Neoliberalism and Climate Change Politics”, Columbia University Press, 2013.

12 Christoph Görg et al., “Challenges for Social-Ecological Transformations: Contributions From Social and Political Ecology”, *Sustainability*, Vol. 9 No. 7, 2017; Viviana Asara et al., “Socially Sustainable Degrowth as a Social-ecological Transformation: Repoliticizing Sustainability”, *Sustainability Science*, Vol. 10 No. 3, 2015; Michele-Lee Moore et al., “Studying the Complexity of Change: Toward an Analytical Framework for Understanding Deliberate Social-ecological Transformations”, *Ecology and Society*, Vol. 19 No. 4, 2014.

13 إلى جانب المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث، يوفر إطار الحدود الكوكبية أداة مفيدة لتصور وتقييم تسع عمليات لنظام الأرض بشكل أكثر شمولية، مما يتيح ”مساحة آمنة للبشرية“. كما يساعد على تجنب المعضلة الشائعة المتمثلة في المفاضلة بين الجوانب البيئية، حيث يمكن أن يؤدي التصدي لتحدي ما إلى تفاقم تحدي آخر، من خلال تقديم رؤية متكاملة لنظام الأرض. أنظر: Richardson et al., 2023.

14 Elizabeth A. Povinelli, “Economies of Abandonment: Social Belonging and Endurance in Late Liberalism”, *Duke University Press*, 2011 [Povinelli, 2011].

15 Povinelli, 2011.

16 Povinelli, 2011.

17 تُفهم التخيلات على أنها رؤى لمستقبل مرغوب فيه، تشكلها فهم مشترك لأنواع الحياة الاجتماعية والنظام الاجتماعي التي يمكن تحقيقها. مقتبس من: Sheila Jasanoff and Sang-Hyun Kim, “Dreamscapes of Modernity: Sociotechnical Imaginaries and the Fabrication of Power”, *University of Chicago Press*, 2015.

18 Dryzek, 2021; Marit Hammond, “Imagination and Critique in Environmental Politics”, *Routledge,* 2022.

19 Schlosberg & Craven, 2019; Dryzek, 2021

20 Hanne Svarstad et al., “Power Theories in Political Ecology”, *Journal of Political Ecology*, Vol. 25 No. 1, 2018; Begoña Aretxaga, “Maddening States”, *Annual Review of Anthropology*, Vol. 32 No. 1, 2003 [Aretxaga, 2003].

21 يعتمد العقلانية الإدارية على الخبراء التقليديين والبيروقراطية، مما يؤدي إلى نزع الطابع السياسي عن القضايا وإخفاء اختلالات توازن القوى. أما العقلانية الاقتصادية فتستخدم آليات السوق، وتختزل العمليات الاجتماعية-البيئية المعقدة إلى مصطلحات نقدية. ويشدد البراغماتية الديمقراطية على المشاركة العامة والتوافق، لكنها تنتج باستمرار حلولاً تدريجية ومخففة لا تخل بتوازنات القوى والمصالح الراسخة. هذه المصطلحات مقتبسة من: Dryzek (2021).

22 Dryzek, 2021; Aretxaga, 2003.

23 Elia Apostolopoulou et al., “Radical Social Innovations and the Spatialities of Grassroots Activism: Navigating Pathways for Tackling Inequality and Reinventing the Commons”, *Journal of Political Ecology*, Vol. 29 No. 1, 2022. [Apostolopoulou et al., 2022]; Dana Léo-Paul et al., “Success Factors and Challenges of Grassroots Innovations: Learning from Failure”,

تتطور المثابرة – التي تُفهم على أنها جهود لتلبية الاحتياجات والرغبات المادية اليومية مع التعبير عن الحياة الثقافية من خلال العلاقات مع البيئة المحيطة – لتقاوم التهجير وأشكال أخرى من الضياع. يضع استمرار هذا الوضع المهمشين بين خيبة الأمل – من الدولة والنظام الحالي الذي تدعمه، عند الضرورة والإمكان، على الرغم من أن وجودهم محدود أصلاً على الهامش – وبين العيش على أمل البديل.[24] ويمكن اعتبار هذا الأمر أكثر من مجرد تأقلم، بل ممارسة هادئة لصناعة العالم.

تركز الدراسة على خطين من الاستقصاء، باستخدام الإيكولوجيا السياسية والاقتصاد كمنظار، متخذةً من لبنان حالةً دراسية:

- كيف تنبثق الإيكولوجيا المتعمدة والطارئة من مركزية الدولة اللبنانية؟
- وعلى الهامش، متى وكيف يُفسح الاستياء من النظام الحالي المجال لسياسات ما قبل البيئة؟

ولمعالجة هذه الأسئلة، أقترح إطارًا مفاهيميًا يقارن بين أفعال الدولة الافتراضية (SBHA) التي تعني بالعربية «السباحة»، وبين المجموعات الاجتماعية اللاحركية القائمة على عدم الثقة بمنطق الدولة (SNOD) التي تعني بالعربية «السند».[25] ويشير مصطلح «سباحة» إلى الانغماس في منطق الدولة الرجعي، بغض النظر عما إذا كان الفاعل مؤيداً أو معارضاً للدولة أو للنظام القائم الذي تكرسه. عند الانغماس، تصبح السباحة أمرًا حتميًا، وترمز الحركة إلى التفعيل الدائم لفرضيات صنع التغيير (أي المبادرات ذات نظريات التغيير التي تستخدم المنطق السببي لتحقيق النتائج المرجوة). ويعبر مصطلح «سند» عن نمط ناشئ من الاعتماد على بعضنا البعض وعلى البيئة – وتتكئ البيئة والآخرون على بعضهم البعض – لتمكين الاستمرار المتبادل للجميع.[26] فالاستمرار من خلال هذا الاتكاء الدائري، أو الاعتماد المتبادل، يكسر التفوق السببي (أي أن يؤدي هذا إلى ذاك) ويقوض أهمية الدولة ومنطقها المبتذل.

يساعد هذا الإطار على إبراز وجهات نظر وأمثلة عن المفارقة ومأزق صنع القرار وصناعة الأزمات، والتعقيدات التي تصاحب غالباً العمل البيئي الموجه من قبل الدولة في لبنان. لا أعتبر هذه النتائج ملازمة للفعل المتعلق بالدولة، بل أراها شائعة ومستمرة في الواقع اللبناني المعاصر، وهي بالطبع قابلة للتغيير. وأجد أنه، من أجل الوضوح والوقت والعمل الجماعي في معالجة زعزعة الاستقرار والهشاشة، يوجد سبب للتركيز أكثر على إطار عمل «السند». فمن منظور هذا الإطار، أستخدم دراسات حالة من الثبات على الهامش لاستكشاف كيف يُنتج «السند» سياسات ما قبل الاستشراف تجاه البيئة.[27] وأنظّم الحالات بشكل تدريجي، من الأقل إلى الأكثر توليدًا لإمكانية هذا التنظيم الاجتماعي السياسي. وبدلًا من محاولة تقديم مخطط للنزعة البيئية – التي قد تكون، على أي حال، غير قابلة للفهم – أتتبع الاحتمالات، على الأقل للعمل التعاوني والخيالي الذي يستدعيه. تركّز دراسات الحالة على جامعي النفايات المتمركزين في المدن الذين يجمعون موادَّ بلاستيكية أكثر من بلديات لبنان مجتمعةً؛[28] وتجميع مياه الأمطار في منطقة «الضنية» الذي يوفر العمود الفقري للحياة المحلية؛ وشبكات المقايضة الزراعية والغذائية وانتشار الطاقة الشمسية في سفوح جبل الشيخ، حيث يستمر النزاع المسلح؛ وأخيراً شراكات إدارة حرائق الغابات والأراضي في عكار. وأختتم بدعوة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المعنية بالحوكمة وتحولات الاستدامة إلى النظر في دور «السند» من الجهات الفاعلة في الشبكة والمساحات التي تشغلها عند تصور المستقبل وتأطير المشاكل والانخراط في صنع التغيير.

## المنهجية

تستند هذه الدراسة إلى 15 مقابلة شبه منظمة، مراقبة مباشرة لأربع فعاليات منظمة بشكل رسمي، زيارات ميدانية، ومجموعتي نقاش مركّز جرت في عام 2024 وأوائل عام 2025. كما تستخدم نهجًا انعكاسيًا ذاتيًا لاستخلاص الدروس المستفادة من 10 سنوات من الخبرة في العمل البيئي في لبنان، شملت أكثر من 40 مشروعًا في الأوساط الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة والشركات المهتمة بالاستدامة ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم العمل الشعبي، والفترات التي قضيتها في المجتمعات المهمشة.

حُدد نحو نصف من حاورتهم على أنهم منخرطون في إطار «السباحة» المستدامة، ونصفهم الآخر في إطار «السند». وركزت النقاشات الجماعية على الجهات الفاعلة في «السند»، نظرًا لعدم تقدير أهميتها في الأدبيات والآثار المترتبة على أنشطتها في مجال البيئة كما هي مصاغة في هذه الدراسة. وشملت الفعاليات المنظمة رسمياً التي رُصدت حلقة نقاش مع محامين ونشطاء ومنظمات حكومية دولية حول طفرة الطاقة الشمسية في إمدادات الكهرباء في لبنان؛ ومؤتمر صحفي على الموقع الإلكتروني لحملة للحد من الأضرار البيئية والصحية

*Technological Forecasting and Social Change*, 164, 2021; Arnim Scheidel et al., "Environmental Conflicts and Defenders: A Global Overview", *Global Environmental Change*, Vol. 63, 2020; Leah Temper et al., "A Perspective on Radical Transformations to Sustainability: Resistances, Movements and Alternatives", *Sustainability Science*, Vol. 13 No. 3, 2018 [Temper et al., 2018]; Frans Hermans et al., "Scale Dynamics of Grassroots Innovations through Parallel Pathways of Transformative Change", *Ecological Economics,* 130, 2016 [Hermans et al., 2016].

24 Iokiñe Rodríguez, "Just Transformations: Grassroots Struggles for Alternative Futures", *Pluto Press,* 2023; Amanda Machin, "Climates of Democracy: Skeptical, Rational, and Radical Imaginaries", *Wiley Interdisciplinary Reviews Climate Change*, Vol. 13 No. 4, 2022; Farhana Sultana, "Political Ecology II: Conjunctures, Crises, and Critical Publics", *Progress in Human Geography*, Vol. 45 No. 6, 2021; Temper et al., 2018; Povinelli, 2011.

25 سيتم استكشاف أهمية هذا المصطلح العربي لاحقًا، حيث إنه يعكس رمزيًا الطرق التي تتكشف بها هذه الديناميات.

26 Khayyat, 2022

27 Schlosberg & Craven, 2019; Khayyat, 2022.

28 Laila Duisenova, "The Vulnerabilities of Informal Waste Pickers: A Critical Issue in Lebanon's Waste Sector", *ReFuse*, 2024, [Duisenova, 2024]; Sammy Kayed and Pedro Fernandez, "Baseline situation for selected single use plastic items in Lebanon", *WES Program*, 2023, [Kayed & Fernandez, 2023].

لمولدات الكهرباء في بيروت نظمه أحد أعضاء مجلس النواب؛ وحلقة نقاش مغلقة لمجموعة من النشطاء البيئيين القدامى حول قضية المقالع في منطقة الكورة؛ وحلقة نقاش في إحدى الجامعات بعنوان «البحث كنشاط بيئي». وتركزت الزيارات الميدانية على أجزاء من بيروت وعكار والضنية والشوف والبقاع ومنطقة جبل الشيخ بين قريتي عين عطا وشبعا. أجريت النقاشات مع أفراد المجتمع المحلي ورجال الإطفاء المتطوعين حول غابة القموعة في عكار، ومع أفراد المجتمع المحلي والمزارعين التقليديين في منطقة جبل الشيخ.

## الدولة اللبنانية والبيئة

بالنظر إلى مركزية الدولة في تمييزنا بين عمل الدولة اللبنانيّة في ما يتعلّق بالبيئة وبين العمل المرغوب فيه وغير المرغوب فيه من قبل الدولة، أقدّم في ما يأتي عرضاً تمهيدياً حول العلاقات الاجتماعية– البيئية في لبنان وكيف تفسّر هذه الدراسة سلوك الدولة.

على مدى آلاف السنين، تكونت المناظر الطبيعية في لبنان من خلال الممارسات التقليدية. فتطوّر التنوع البيولوجي الغني في البلاد (نسبة إلى المنطقة) بالتزامن مع سبل العيش التقليدية القائمة على الأراضي، مثل الزراعة المدرّجة والرعي.[29] وعلى مدى أجيال لا حصر لها، دعمت أنشطة جماعات إيديولوجية متنوعة أو الطوائف، الوظائف الإيكولوجية، مثل: بناء المساكن الصغيرة، تجميع التربة، تخزين المياه، تنظيم الحرائق، والحفاظ على توازن النظام البيئي.[30] قبل أن تصبح الممارسة البيئية الغربية السائدة – المتجذرة في إبعاد الطبيعة عن المجتمع وإضفاء الطابع المثالي على «البرية» من خلال إقصاء الإنسان – مؤثرة في السبعينيات، لم يكن يُنظر إلى الطبيعة في لبنان بانتظام كخلفية منفصلة يجب حمايتها، بل كعنصر مشارك في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.[31] مع زحف الحداثة والعولمة المرتبطة بها، أدى هجر الأراضي أو تصحّرها في لبنان التي كانت تحافظ على سبل العيش التقليدية في يوم من الأيام، إلى تدهور النظام البيئي.[32] ومع ذلك، في بعض الأماكن، حيث تبددت وعود الحداثة، لا يزال الإحساس الحي بالطبيعة قائمًا كجزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية.[33]

منذ تسعينيات القرن الماضي على وجه الخصوص، تشكلت الحياة الاجتماعية والحوكمة وأنظمة المعرفة والمناظر الطبيعية في لبنان بشكلٍ كبير من خلال التركيز على الليبرالية الجديدة التي، كما الممارسة البيئية الغربية السائدة قبلها، تتعامل مع الطبيعة كمجموعة من الموارد المنفصلة في معركة بين الحماية والاستغلال، وتفضل في نهاية المطاف الاقتصاد المباشر المرتبط بالاستغلال.[34] وعلى مدى طويل ، ظهر خطاب غزير حول طائفية الدولة وفسادها وفشلها.[35] وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم مستمدة من ظواهر مرصودة، إلا أن الباحثين يسلطون الضوء على أن بناءها ينطوي على مخاطر الاختزال والانعزال والتناقض.[36] وتصف الانتقادات السرديات الطائفية بأنها مشوّهة وسلبية من دون مبرر.[37] وبعيدًا عن كونها مجرد مجتمعات مجزأة، يمكن للمجتمعات الطائفية – التي تتألف من مجتمعات متماسكة داخليًا ولكنها متنوعة أيديولوجيًا – أن تُظهر أشكالًا من التعاون تحت الضغط، مستفيدة من نسيجها الاجتماعي للتغلب على عدم الاستقرار السياسي والتحديات البيئية.[38] يمكن النظر إلى الفساد ليس كوصف محايد بل كتسمية مشحونة سياسيًا تحدد بشكل ذاتي ما يعتبر مرغوبًا وغير مرغوب فيه، وبالتالي تشتت الانتباه عن المظالم الهيكلية الأعمق – سواء عن قصد أو عن غير قصد.[39] يفرض اختزال التحديات التي يواجهها لبنان في فساد الدولة حدودًا مصطنعة على الدولة المتشابكة في الواقع بشكلٍ معقد في المجتمع،[40] وبالتالي يتجاهل كيف تمتد شبكات السلطة والمحسوبية والنفوذ التي تملكها إلى ما هو أبعد من

29 Federica Corrieri et al., “Terraced Landscapes of the Shouf Biosphere Reserve (Lebanon): Analysis of Geomorphological Variables”, *Biodiversity and Conservation*, Vol. 31 No. 10, 2021 [Corrieri et al., 2021].

30 Maryam Niamir-Fuller, “Sustainable Pastoralism: A Nature-based Solution Proven Over Millennia”, *International Union for the Conservation of Nature*, 2022 [Maryam Niamir-Fuller, 2022].

31 Corrieri et al., 2021; Caroline Nagel and Lynn Staeheli, “Nature, Environmentalism, and the Politics of Citizenship in Post-civil War Lebanon”, *Cultural Geographies*, Vol. 23 No. 2, 2016, [Nagel & Staeheli, 2016]; Jedediah S. Purdy, “After Nature: A Politics for the Anthropocene”, *Columbia Law Scholarship Archive*, 2015 [Jedediah et al., 2021]; Ramachandra Guha and Joan Martínez Alier, “Varieties of Environmentalism”, *Routledge*, 2013 [Guha & Alier, 2013].

32 Jedediah et al., 2021; Guha & Alier, 2013; Corrieri et al., 2021; Maryam Niamir-Fuller, 2022.

33 Asef Bayat, “Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East”, Stanford University Press, 2013 [Bayat, 2013]; Richard Peet and Michael Watts, “Liberation Ecologies: Environment, Development and Social Movements”, *Taylor & Francis*, 2004.

34 Makdisi, 2021.

35 Dib, 2020; Makdisi, 2021; Lydia Assouad, “Lebanon’s Political Economy: From Predatory to Self-Devouring”, *Carnegie Endowment for International Peace*, 2021.

36 Nora Stel, “Hybrid Political Order and the Politics of Uncertainty”, *Routledge*, 2020; Éric Verdeil, “Infrastructure Crisis in Beirut and the Struggle to (not) Reform the Lebanese State”, *The Arab Studies Journal*, Vol. 26 No. 1, 2018; Jamil Mouawad and Hannes Baumann. “Wayn al-Dawla: Locating the Lebanese State in Social Theory”, *Arab Studies Journal,* Vol. 25 No. 1, 2017 [Mouawad & Baumann, 2017].

37 Fanar Haddad, “Sectarianism and Its Discontents in the Study of the Middle East”, The Middle East Journal, Vol. 71 No. 3, 2017 [Haddad, 2017]; Ussama Makdisi, “The Mythology of the Sectarian Middle East”, *Baker Institute*, 2017; Joanne Randa Nucho, “Everyday Sectarianism in Urban Lebanon: Infrastructures, Public Services, and Power”, Princeton University Press, 2016 [Nucho, 2016].

38 Ussama Makdisi, “The Mythology of the Sectarian Middle East”, *Baker Institute*, 2017; Nucho, 2016; Haddad, 2017.

39 Susan Rose-Ackerman, “Corruption & Purity”, *Daedalus,* Vol. 147 No. 3, 2018 [Rose-Ackerman, 2018].

40 Aretxaga, 2003.

المؤسسات والعمليات الرسمية.[41] وكما يلاحظ أخيل غوبتا، فإن سرديات الفساد تمكّن «الناس من بناء الدولة بشكل رمزي وتعريف أنفسهم كمواطنين»، أو بمعزل عنها.[42] وغالبًا ما تقوم هذه البنى بتجريد وتبسيط الانتقادات الموجهة إلى أنظمة الحكم والنظم الاقتصادية بشكل مفرط لصالح النخب السياسية وشرائح معينة من المجتمع المدني.[43]

في ما يتعلق بضعف الدولة أو فشلها، تجادل صوفي شمص ووينديي براون بأن الدولة قد تصوغ عمدًا صورًا لنفسها على أنها «مقيّدة بشكل كبير»، «مجرد لاعب واحد على رقعة الشطرنج العالمية»، وفي نهاية المطاف «لم تعد الحل للمشكلات الاجتماعية».[44] تروّج النخب السياسية الأجنبية واللبنانية وتستغل فكرة أن لبنان «فسيفساء مجزأة محلياً مكونة من طوائف متصارعة ذات مصالح متضاربة لا يمكن التوفيق بينها، وعلى وشك التفكك بشكل دائم»، وهو ما يبرر جزئياً الانكفاء على الجماعات الطائفية القائم على الخوف واللجوء أو الخضوع إلى الزعماء الطائفيين.[45] يرفض جميل معوض وهانس بومان التصور السائد عن الدولة اللبنانية باعتبارها ضعيفة أو غائبة.[46] ويشددان بدلاً من ذلك، على العلاقة المعقدة بين الدولة والتعدد الواسع للجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعزز بعضها بعضاً. ووصف أحد المحاورين هذه العلاقة بـ«الشبكة العنكبوتية من العلاقات الزبائنية والمحسوبية الحكومية التي تمسّ كل شيء» (بيروت، 2024/08). ويقترح معوّض وبومان إطار «التهجين» لفهم تعقيد العلاقات بين الدولة والمجتمع وسياسات التخلي عن الدولة بشكل أفضل في مقال بعنوان ذكي «أين الدولة» (أين الحكومة؟) – وهو سؤال بلاغي يستدعيه الجمهور كثيراً في حالات الهشاشة الاجتماعية المتزايدة.[47] ومع ذلك، يبدو أن هذه الحالات والأسئلة التي تولدها لا تمر أبدًا، مع «الهشاشة الجماعية المتزايدة والأزمة الدائمة على ما يبدو» في لبنان، بحسب تعبير شماس.[48] من الأفضل فهم الظروف التي يعيشها لبنان ليس كنتيجة لدولة هشة أضعفتها عقود من الحرب الأهلية، بل كنتاج لحكومة حاضرة بقوة مع نخب سياسية تكرس سلطتها استراتيجيًا في بعض المناطق بينما تتخلى عن مناطق أخرى.[49] فمن ناحية، تُظهر الدولة حضورها في أمور مثل التلاعب الاقتصادي – أو «شراء الوقت» كما يصفه فولفغانغ ستريك.[50] على سبيل المثال، هندست الدولة اللبنانية أسعار فائدة مرتفعة لجذب المودعين الأجانب بأوهام مصطنعة عن الاستقرار، على الرغم من تراكم الاختلالات الكامنة التي انفجرت أخيرًا في العام 2019.[51] وفي مثال آخر، تفرض الدولة اللبنانية تعريفات جمركية باهظة وأنظمة صارمة على واردات الإسمنت لتمكين مناجم الإسمنت المحلية وعمليات الإنتاج – التي تسيطر عليها النخب السياسية وتعمل في انتهاك واضح لقوانين الترخيص وحماية البيئة وقوانين الصحة والسلامة – من تحقيق هوامش ربح باهظة مقارنةً بصناعة الإسمنت العالمية.[52] ومن ناحية أخرى، تتخلى الدولة انتقائياً عن مسؤولياتها الرئيسية، لا سيما في مجال الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة – و تفشل غالباً في توفير إمدادات المياه والكهرباء وإدارة النفايات الصلبة والرعاية الصحية العامة والتعليم، من بين خدمات أخرى تُنسب عادةً إلى الدولة.[53] فسياسات الدولة الانتقائية في الحضور والغياب تحدد علاقة المجتمع بالطبيعة – على سبيل المثال، من خلال دفع المجتمعات المحلية إلى تنظيم الحياة الاجتماعية حول مصادر المياه الموسمية أو استخراج المياه الجوفية غير المنظم، بدلاً من إمدادات الدولة الموثوقة.[54]

من خلال الانخراط الهجين للدولة في القضايا الوطنية الرئيسية، تعمل النخب السياسية على تعزيز سلطتها عبر استغلال المبادرات الخاصة وغير الربحية التي تستجيب للفرص التي صنعتها أو تملأ الفراغات التي خلقتها. وتعمل غالباً مبادرات مثل نقل المياه بالشاحنات ومولدات الديزل والمساعدات الغذائية وبعض أشكال إعادة التدوير والتشميس كامتدادات غير رسمية لشبكات النخبة، أي أنها تعمل فعليًا كشراكات غير رسمية بين القطاعين العام والخاص، وليس كاستجابات محايدة لفشل الدولة.[55] فالعقود الخاصة للشراكات بين القطاعين العام والخاص الرسمية التي تنظمها الدولة على نطاق واسع، تنقضها بانتظام، إن لم تكن مكونة بالكامل من شبكات النخبة السياسية.[56] وعلى الرغم من الاعتراف بعيوبها، يستمر المواطنون والمجتمع المدني ومقدمو المساعدات الخارجية في التعامل مع الدولة كمقدم رعاية محايد محتمل –

41 Mouawad & Baumann, 2017.

42 Akhil Gupta, “Blurred Boundaries: The Discourse of Corruption, the Culture of Politics, and the Imagined State”, *American Ethnologist*, Vol. 22 No. 2, 1995.

43 Rose-Ackerman, 2018; Dan Hough, “Corruption, Anti-Corruption and Governance”, *Palgrave Macmillan,* 2013.

44 Sophie Chamas, “Community Organizing and the Limits of Participatory Democracy in Lebanon”, *Routledge*, pp. 47-73, 2022 [Chamas, 2022]; Wendy Brown, “States of Injury: Power and Freedom in Late Modernity”, *Princeton University Press*, 1995.

45 Sophie Chamas, “Community Organizing and the Limits of Participatory Democracy in Lebanon”, *Routledge*, pp. 47-73, 2022 [Chamas, 2022].

46 Chamas, 2022; Mouawad & Baumann, 2017.

47 Mouawad & Baumann, 2017.

48 Sophie Chamas, “Researching Activism in “Dead Time”: Counter-politics and the Temporality of Failure in Lebanon”, *World Humanities Report*, 2023, [Chamas, 2023].

49 Chamas, 2023.

50 Wolfgang Streeck, “Buying Time: The Delayed Crisis of Democratic Capitalism”, *Verso Book*s, 2014 [Streeck, 2014].

51 Bassem Snaije, “Lebanon: Financial crisis or national collapse?” *Barcelona Center for International Affairs*, 2022.

52 David Wood et al., “Lebanon’s Rigged Markets are Killing Competition”, *Triangle*, 2020.

53 Mouawad & Baumann, 2017; Nucho, 2016.

54 UNEP, “Lebanon State of the Environment and Future Outlook”, *UNDP*, 2021; Karim Eid-Sabbagh, “Wastewater Reuse in Lebanon: Shedding Light on Hydro-Social Politics at Multiple Scales”, *Water Alternatives*, 2023 [Karim Eid-Sabbagh, 2023].

55 Nucho, 2016.

56 Stéphane Straub, “Lessons from Public-Private Partnerships in Lebanon”, *International Growth Centre*, 2019 [Straub, 2019]; Human Rights Watch, “Cut Off from Life Itself: Lebanon’s Failure on the Right to Electricity”, 2023 [Human Rights Watch, 2023]; Karim Eid-Sabbagh, 2023.

ويفترضون غالباً، من دون نقد، أن تعزيز قدرة الدولة سيؤدي إلى مستقبل أفضل.[57] وفي الوقت نفسه، ترسخ الدولة بشكلٍ استراتيجي صورة هشاشتها وعجزها، فتبالغ عندما يكون ذلكً مفيداً أو تتجاهله حين لا يكون مفيداً، لتعزيز جاذبيتها وإبعاد التدقيق والمحاسبة عنها.[58] وفي مثال صارخ في أثناء فعالية أقيمت مؤخراً من أجل «إعادة بناء لبنان» من خلال فرص الاستثمار – ما يتعارض مع العديد من الروايات التي ترعاها الدولة حول إفلاس الحكومة – قال وزير السياحة الحالي: «الدولة ليست مفلسة. كان هناك قرار بإفلاسها. بصراحة، إذا قمنا بالتخطيط والتدبير، فلسنا بحاجة إلى البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو أي شخص» (بيروت، 2025/06). لكن حتى قوى المعارضة – مثل الحركات المناهضة للفساد والحركات المناهضة للطائفية – تعيد غالباً إنتاج هذا التجريد. فمن خلال تأطير نضالاتها حول مساءلة الدولة والشرعية والإصلاح المؤسسي، تخاطر هذه الحركات بإضفاء الشرعية على فكرة الدولة كحكَم محايد.[59] وبذلك، تتغاضى عن كيفية استيعاب هذا المنطق الإصلاحي ضمن الأداء الاستراتيجي للدولة في هشاشتها – ما يبقي على دورها في الحفاظ على شبكات السلطة النيوليبرالية، بل ويكرّسه بشكل مدروس.[60]

يساعد مفهوم معوض وباومان للتهجين، بطريقة ملتوية، في تبرير وقوف مسؤولي الدولة اللبنانية على المسرحين الدولي والمحلي، ونسب الفضل في الزيادة التي أفادت التقارير أنها بلغت 900 في المئة في اعتماد الطاقة الشمسية خلال العقد الماضي.[61] على سبيل المثال، في مؤتمر الطاقة السنوي الرئيسي في المنطقة في أواخر عام 2023، تباهى وزير الطاقة والمياه السابق وليد فياض بأن البلاد متقدمة جدًا على أهدافها في مجال الطاقة المتجددة كما هو محدد في اتفاقية باريس – المعاهدة الدولية الملزمة قانونًا بشأن تغير المناخ.[62] ويذهب الرئيس بالوكالة للمركز اللبناني لحفظ الطاقة جوزيف الأسد الذي عُين في أوائل عام 2025، إلى أبعد من ذلك، قائلاً: «يبرز لبنان... كواحد من البلدان القليلة التي تملك فرصةً حقيقية لتحقيق أهدافها في مجال الطاقة المتجددة – وربما تجاوزها»، في إشارة إلى الاتفاقية نفسها.[63] لكن ما لم يُذكر بشكلٍ ملائم من هذه التطورات الإيجابية في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتحسن الطفيف في جودة الهواء، هو أن الطاقة الشمسية ليست نتيجة «خطة وطنية للتحول في مجال الطاقة» ولا جزءًا من «التزام وطني للحد من تأثير تغير المناخ»، كما تصفها لوري هايتايان.[64] بدلاً من ذلك، يعكس صعود الطاقة الشمسية عقوداً من إضعاف الدولة المتعمد لمؤسسة كهرباء لبنان وإهمال قطاع الكهرباء، ويأس (أو تساهل) الأسر والشركات التي تتجه إلى البدائل، وتزايد القدرة على تحمل تكاليف تكنولوجيا الطاقة الشمسية.[65] وقد مكّنت هذه الظروف مزوّدي الطاقة الشمسية من القطاع الخاص من اكتساب قوة اقتصادية وسياسية، جعلتهم النظراء المستقبليين لمزوّدي مولدات الديزل الخاصة في الشبكات الليبرالية الجديدة للنخب السياسية. هناك بالفعل حديث بين المتحاورين عن «مافيا الطاقة الشمسية» (بيروت، 2025/06). في حين يتحول لبنان إلى مصادر الطاقة المتجددة، تستمر الاختلالات الهيكلية نفسها في توازن القوى ونتائج التوزيع في قطاع الطاقة في البلاد: عدم المساواة الشديدة في الحصول على الكهرباء.[66] يمكن للمسؤولين في الدولة تقديم رؤى أكثر أهمية في المحافل الدولية وفي المعاهدات الخاصة بصنع السياسات البيئية، من خلال الاعتراف صراحةً بأن أكثر التحولات المزعومة سرعةً وانتشاراً في لبنان – سواء في مجال الطاقة أو إدارة النفايات أو إمدادات المياه – ليست في الغالب نتيجة للحوكمة الرسمية، بل نتيجة لتخلي الدولة الانتقائي والخلل الاستراتيجي.

في شباط/فبراير 2025، انتقلت الدولة اللبنانية من ذروة الصراع السياسي الداخلي إلى انتخاب رئيس جمهورية يحظى بشعبية، وحكومة تضم العديد من الوزراء من التكنوقراط، محققةً بذلك مطلبًا رئيسيًا من مطالب الانتفاضة الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر 2019.[67] وعلى الرغم من رفع الروح الوطنية لدى كثيرين، إلا أن الشكوك لا تزال قائمة حول إشارة هذه الحكومة إلى أي تغيير جوهري في النظام الحالي في لبنان.[68] في ظل هذه الحكومة الجديدة، قد تستفيد الدولة من السلطة والهياكل النيوليبرالية الطائفية الجديدة لإنتاج سياسات اجتماعية وسياسية أكثر استقرارًا، وتوسيع دورها في توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، وفرض الأمن بصرامة أكثر ، ورفع سقف الفقر مع رفع سقف الثروات في الوقت نفسه. وسيُقابل العديد من السكان هذه التطورات بالترحيب، على الرغم من أنها تبقينا على مسار زيادة عدم المساواة وتعزيز سلطة النخبة وإعطاء الأولوية للسوق. ويمكن أن يؤدي قمع السخط العام والاستفادة من الأمل في نهاية المطاف إلى ترسيخ الخلل في العقد الاجتماعي للدولة – أي إعادة إضفاء الشرعية على سلطة الدولة بدرجةٍ تكفي فقط لتأخير المحاسبة العميقة واستيعاب طاقات المجتمع المدني التحويلية نحو حماية البيئة.[69]

57 Chamas, 2023.

58 Chamas, 2023.

59 Chamas, 2023.

60 Chamas, 2023; Mouawad & Baumann, 2017.

61 Walid Fayad, Lebanon's Former Minister of Energy & Water, *Asharq Business Green,* October 2023, available at https://www.facebook.com/watch/?v=649030663841890, [Fayad, 2023].

62 Fayad, 2023.

63 Mariam Younés, "Lebanon's Optimism for Renewables: An Interview with Dr. Joseph Al Assad," *REVOLVE*, 2025, available at https://revolve.media/interviews/lebanons-optimism-for-renewables

64 Laury Haytayan, "Renewable Energy in Lebanon: Chaos, Individualism, and the Drive for Survival", *Arab Reform Initiative*, 2024, [Haytayan, 2024].

65 Human Rights Watch, 2023

66 تجدر الإشارة إلى أن التفاوتات في توفير الكهرباء واستخدام الطاقة الشمسية التي أشارت إليها هايتايان (2024) ومنظمة هيومن رايتس ووتش (2023) تتأثر إلى حد ما بالهياكل الاجتماعية للمجتمعات المحلية؛ وأقدم أمثلة على ذلك أدناه.

67 Makdisi, 2021.

68 Reuters, "Lebanon PM Forms New Government, Pledging Reforms", *Reuters,* 2025, available at www.reuters.com/world/middle-east/lebanons-pm-forms-new-government-2025-02-08/?utm_source [Reuters, 2025].

69 Luc Boltanski and Eve Chiapello, "The New Spirit of Capitalism", Verso, 2018 [Boltanski & Chiapello, 2018]; Aretxaga, 2003.

**الشكل 1:** نظرة عامة على كيفية تموضع الأفعال في علاقتها بالدولة والنتائج التي تميل إلى توليدها – أي حماية البيئة من خلال إعادة إنتاج النظام الحالي أو الاهتمام بالبيئة من خلال أنماط ناشئة من الاستمرار والاستشراف. وفي حين يُشار إلى مسار «السند» المنفلت، يتم التعامل مع مساره التوليدي على أنه بديهي.

## الإطار المفاهيمي

يساعد الإطار المفاهيمي للدراسة على توضيح كيف يمكن للعمل البيئي – اعتمادًا على موقعه بالنسبة إلى الدولة – المساهمة في إعادة إنتاج النظام الحالي أو ظهور سياسات استباقية تفتح المجال أمام الاستقرار البيئي والاستقرار الاجتماعي المترابط.

في إطار «السباحة»، يهتم العمل البيئي بالدولة ومنطقها النمطي ويميل إلى العمل على «رقعة شطرنج الدولة»، مقيدًا بالمعايير والاستراتيجيات وهياكل السلطة النيوليبرالية الراسخة.[70] وهذا ما يساعد على تطوير فرضيات أساسية حول: (1) كيف يمكن للدولة أن تكون راعيًا ومنظمًا أكثر حيادية؛ و(2) كيف يمكن تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة أو شركاؤها. يمكن للفرضيات في إطار «السباحة» – أو نظريات التغيير – أن تقوم بإجراءات متنوعة، من بناء قدرات البنك الدولي إلى الانتفاضات الاجتماعية التي تستهدف الدولة مثل تلك التي شهدها لبنان في صيف عام 2015 وخريف عام 2019، تحت شعارات مثل «طلعت ريحتكم» و«كلكن يعني كلكن»، وكلاهما موجه إلى من ندد بهم العديد من المتظاهرين بوصفهم طبقة فاسدة عشوائيًا من النخب السياسية. وينطوي إطار «السباحة» غالباً على أعمال استثنائية، ويستدعي البطولة، ويُنفذ بأعلى ما تسمح به قدرات صوته.[71] ويميل إلى أن يكون مدفوعاً بأفراد أو كيانات رسمية أو جماعات تكرس موارد كبيرة لكسب الشعبية أو النفوذ داخل الدولة أو عليها. وتكتسب هذه الجماعة غالباً الموارد والشرعية من خلال التمسك بمُثُل العقلانية الإدارية والعقلانية الاقتصادية والبراغماتية الديمقراطية كنوع من المشاركة العامة.[72] عند التعامل مع منطق الدولة الروتيني على هذا النحو، يبرر إطار «السباحة» أولوية الخبرة التقليدية على المعرفة الحياتية، واختزال العمليات الاجتماعية والبيئية المعقدة إلى مصطلحات نقدية، وتليين السلطة الراسخة هيكليًا من خلال أشكال بيروقراطية من المشاركة العامة.[73]

أنا أعتبر أن لإطار «السباحة» شكلين. يهدف الأول إلى التعاون مع الدولة لتحسين أو إصلاح مؤسسات أو عمليات الدولة بشكل تدريجي، وغالبًا من خلال أشكال بناء القدرات، وهو ما أسميه «السباحة مع التيار». يميل هذا النوع من «السباحة» إلى دفع عملية بناء القدرات البيئية بشكل متعمد؛ وهو أمر أساسي لفهم سبب استمرار تسارع زعزعة الاستقرار[74] في لبنان والعالم، على الرغم من الجهود البيئية المتزايدة على مدى العقود العديدة الماضية.[75] وتؤكد الفجوة بين الجهد المبذول والنتائج، الحاجة إلى إعادة تقييم نقدية، ليس فقط لمقدار الجهود المبذولة أو الموارد المالية المخصصة للبيئة، ولكن أيضاً بطريقة تنفيذها وغايتها.

أما الشكل الثاني من أشكال «السباحة» الذي يُشار إليه باسم «السباحة عكس التيار»، فيضع نفسه في مواجهة الدولة – متحدّيًا إياها، وساعيًا في بعض الأحيان إلى تقويضها. عادةً عندما تحاول هذه المجموعات معالجة هياكل السلطة أو صياغة نقد حقيقي للمنطق النمطي للدولة، تكشف الرأسمالية الطائفية النيوليبرالية – العمود الفقري المنظم للدولة والنظام الحالي الذي تعززه – عن «قدرتها المذهلة»

70 Dryzek, 2021; Aretxaga, 2003.

71 Chamas, 2022.

72 Dryzek, 2021.

73 Dryzek, 2021; Aretxaga, 2003.

74 Rockström et al., 2023; Viktoria Spaiser et al., "Negative social tipping dynamics resulting from and reinforcing Earth system destabilization," Earth System Dynamics, Vol. 15 No. 5, 2024.

75 Aretxaga, 2003; Richardson et al., 2023.

على استيعاب النقد، «ودمجه في نسخة متحورة من نفسها، والاعتماد عليه كمصدر للقوة، وبالتالي «تجريدها من سلاحها»، كما تفسر شمص آراء لوك بولتانسكي وإيف تشابيلو.[76] تميل «السباحة عكس التيار» إلى دفع عملية «بيْئَنة» الأمور بشكل غير مقصود في لبنان المعاصر. إذا كانت المعارضة تنتهي غالباً بتعزيز الدولة والنظام الذي تسعى إلى مواجهته، فمن الجدير التساؤل عن إمكانيات وجود مستقبل بديل للعمل البيئي في الوقت الراهن، حتى وإن كانت ضئيلة.

تتشكل شبكة «السند» من تصورات وممارسات وابتكارات مفصّلة وجماعية تنشأ استجابة للتهميش. وتنتظم الجهات الفاعلة فيها في المساحة الفاصلة بين خيبة الأمل من النظام الحالي الذي يتخلى عنها إلى حدٍ كبير، وبين ضرورة تلبية الاحتياجات والرغبات اليومية. ويستفيد هذا التصور لـ«السند» أكثر من عمل آصف بيات حول الحركات الاجتماعية غير الحركية، فيكون التشكيك في القوى المهيمنة وأهمية الحداثة في الحياة اليومية أقرب إلى فهم خيبة الأمل.[77] ويبيّن بيات كيف يمكن لهذا النوع من المواقف – من دون مقاومة الدولة أو مواجهتها مباشرةً – أن يواجهها من خلال «التعدّي بهدوء على» سلطة الدولة، مثل «تعريف النظام النيوليبرالي» والسيطرة على الموارد المشتركة.[78] وخلافًا لبيات، أزعم أن الحركات الاجتماعية غير المنظمة لا «تتعدى على المألوف» فحسب، بل يمكنها أيضًا أن تؤدي إلى سياسات ما قبل التغيير السياسي الأوسع نطاقًا – من خلال (1) التشريع المنفصل للتصورات القائمة على أسس مادية، و(2) التنظيم الجماعي أو الشراكة التنظيمية عندما يكون ذلك مناسبًا.[79] نادرًا ما يُعترف بحتمية تلبية الاحتياجات والرغبات اليومية على أنها سياسية أو تُعدّ نشاطًا أو حوكمة أو سياسة – ومع ذلك فإن هذه الممارسات سياسية بعمق في جوهرها ووظيفتها وآثارها، لأنها تحقق وتلهم مستقبلًا بديلًا.[80]

على سبيل المثال، في إطار «السند»، تساعد اليقظة والمعايير الاجتماعية في تنظيم كمية ونوعية استخراج حطب الوقود المحلي من الغابات غير الخاضعة للدولة، وفي توزيع الموارد الخشبية. ويسترشد هذا التنظيم بالمعرفة المعاشة – مثل سلوك الآفات التي تصيب الأشجار، وأهمية تجدّد الغابات، والحاجة إلى الحصاد مرة أخرى في العام التالي، والأهمية الثقافية لبعض الأشجار. ونتيجة لذلك، يُدعم تجدد النظام البيئي وتعافيه من خلال تقليل أماكن تكاثر الآفات، والحد من قطع أنواع الأشجار التي تمنع انتشار البذور، وزيادة نفاذ الضوء إلى الشتلات على أرض الغابة، وخفض شدة حرائق الغابات عبر تقليل الوقود الموجود أسفل الأشجار الذي يمكن أن ينقل النار إلى القمم حيث تنتشر بسرعة وتصعب السيطرة عليها. ثم تنظم برامج لتوزيع فائض الخشب على الأسر المحرومة بأسعار مدعومة من المجتمع المحلي.

هذا التصور لمفهوم «السند» مستوحى من مفاهيم النشاط الشعبي والحركات الاجتماعية والمقاومة المحلية، والابتكارات الاجتماعية الشعبية الجذرية، لكنه يبقى مميزاً عنها.[81] ويكمن الاختلاف الرئيسي عن العمل الشعبي الذي نوقش في هذه المجموعة من الدراسات في تمحور «السند» حول خيبة الأمل من النظام الحالي، بدلًا من الرفض الصريح أو السعي إلى استقلالية أكبر عنه. وقد يرحبون بدعم الدولة أو المجتمع المدني إذا توفر، وينخرطون عادةً بشكل براغماتي وليس أيديولوجيًا. وبقدر ما يسمح به واقعها السياسي، قد لا تعتمد التحركات الشعبية في إطار «السند» على عمليات ومؤسسات الدولة وشبكات السلطة الزبائنية ورأس المال الاجتماعي الطائفي والممارسات النيوليبرالية والثغرات القانونية، والكيانات الرأسمالية في حال مكنتها من الاستمرار. فعندما تختار الدولة الإهمال كاستراتيجية هادفة، وتفشل الرأسمالية النيوليبرالية في تحقيق وعودها – أي اعملوا بجد، والتزموا بقواعدي وستنجحون وتنجحون – فإن التصدعات البنيوية لا تبتلع الناس بالضرورة في غياهب النسيان فقط، بل تنشغل أيضًا بالتصورات الحية. فالاستمرار وسط واقع التهميش قادر على تحفيز التنظيم الهادئ، ليس كمشاركة أيديولوجية في وقت الفراغ (يسارية أو قومية متطرفة أو غير ذلك) تُمارس بعد إنجاز واجبات العمل والحياة، بل كنتيجة لضرورات الحياة اليومية.[82] لكن الشقوق الهيكلية نفسها التي تحفز على التنظيم الهادئ لدى البعض، يمكن أن تتحول إلى فجوات من التقييد والإرهاق والضياع. فالقمع أو التشرذم أو التجزئة أو الاستلحاق أو النضال اليومي للسعي وراء الاحتياجات اليومية من أجل الاستمرار، يمكن أن يمنع المهمشين من عيش تصوراتهم لمستقبل مختلف. وبالنظر إلى تخلي الدولة والوعود المنكوثة، أختار أنّ أزرع الجانب المشرق: يمكن أن تصبح الهوامش السياسية مساحة مولّدة للتصور الحقيقي للمستقبل البديل وتفعيله تدريجيًا. وقد يكون هذا هو الحال حتى لو لم يعمل المجتمع معًا بشكل صريح من أجل التغيير السياسي أو مدفوعًا بأيديولوجية تتجاوز الاستمرار. يقدم «السند» إمكانات ذات مصداقية لمستقبل بديل – بمعنى أن الجهات الفاعلة لا تنفصل عن النظام الحالي أو تبني شيئًا منفصلًا عنه، بل تستمد منه بشكل انتقائي، وتجسد الممارسات التقليدية والأعراف المحلية، وتبتكر لسد الشقوق الهيكلية وتؤسس لبديل أكثر ملاءمة.[83]

76 Chamas, 2022; Boltanski & Chiapello, 2018.

77 Bayat, 2013.

78 Bayat, 2013.

79 Bayat, 2013; Schlosberg & Craven, 2019.

80 Schlosberg & Craven, 2019

81 Khayyat, 2022; Apostolopoulou et al., 2022; Jose A. Cortes-Vazquez and Elia Apostolopoulou, “Against Neoliberal Natures: Environmental Movements, Radical Practice and The Right to Nature”, *Geoforum,* Vol. 98, 2019; Adrian Martin et al., “Environmental Justice and Transformations to Sustainability”, *Environment Science and Policy for Sustainable Development*, Vol. 62 No. 6, 2020; Arturo Escobar, “Designs for the Pluriverse”, Duke University Press, 2018; Temper et al, 2018; Hermans et al., 2016; Featherstone, David. “Thinking the Crisis Politically: Lineages of Resistance to Neo-liberalism and the Politics of the Present Conjuncture”, *Space and Polity*, Vol. 19 No. 1, 2015; Leah Temper and Stanislav Shmelev, “Mapping the Frontiers and Front Lines of Global Environmental Justice: The EJAtlas”, Journal of Political Ecology, Vol. 22 No. 1, 2015; Joan Martinez-Alier and Stanislav Shmelev, “Between Activism and Science: Grassroots Concepts for Sustainability Coined by Environmental Justice Organizations”, *Journal of Political Ecology*, Vol. 21 No. 1, 2014 [Martinez-Alier, 2014].

82 Bayat, 2013.

83 قد يصبح «السند» أيضًا ذا قيمة في بناء التوافق في مجال حماية

عندما تولّد المثابرة سياسات ما قبل الحداثة التي يمكن أن تعزز الاستقرار الاجتماعي والبيئي، فإنني أعتبرها استقرارًا لـ«السند». ومع ذلك، لا أريد أن أضفي طابعًا رومانسيًا على الجهات الفاعلة فيه لمجرد تصوراتها البديلة أو ظروف تهميشها. أنا لا أقدم استقرار «السند» على أنه سمة ثابتة أو شاملة لمجموعات أو مناطق أو فترات زمنية معينة. بل أفهمها كنمط علائقي وناشئ يصف بعض الديناميات الجارية على الهامش. يمكن لـ«السند» أيضًا أن يكرس أجزاءً من النظام الحالي أو يؤدي إلى ظهور أنماط اجتماعية وسياسية أخرى – مرة أخرى، بالقدر الذي يسمح به واقعها – تساهم في زعزعة الاستقرار البيئي والهشاشة الاجتماعية المترابطة. أنا أعتبر أن هذا هو «السند» المتفلت. نظرًا للصعوبة التي واجهتها في التعامل مع الجهات الفاعلة المتفلتة بشكل مباشر، واهتمامي باستكشاف إمكانيات «السند» لتوليد النزعة البيئية، أركز في دراسات الحالة أدناه على الأمثلة التي تحقق الاستقرار وأنظمها بشكل تدريجي، من الأقل إلى الأكثر قدرةً على تفعيل المستقبل المرغوب فيه. من خلال دراسة حالة أخيرة، أشرح كيف يمكن للشراكات بين المجتمع المدني و«السند» أن تدعم النزعة البيئية المحلية: توسيع نطاق استقرار هذا الإطار من خلال رعاية التنوع والتبادل في التصورات والممارسات والابتكارات الشعبية التي تمكن من الاستمرار اليومي – مع إضفاء الطابع المؤسسي على التنظيم الناشئ عندما وحيثما يمكن أن تستمر الوكالة الشعبية.[84]

# السباحة

## السباحة مع التيار

يميل الدفع نحو المزيد من الرأسمالية النيوليبرالية المهيمنة في «السباحة مع التيار» إلى تزويد الجهات الفاعلة بموارد كبيرة، تتماشى مع تركيز السلطة ورأس المال. يسرّع هذا الأمر تحفيز العمل البيئي مع إعادة تشكيل هوية «السباحة مع التيار» بشكل مرتجل من خلال مفاهيم مضادة للهيمنة الناشئة من الهامش. وتشمل هذه المفاهيم المشاركة العامة، التمكين، التوطين، الإنصاف، المرونة، اللامركزية، الإشراف، الاستقلالية، التجديد، الانتقال، التحول، وأشكال مختلفة من العدالة – الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والبيئية – التي تُعاد صياغتها غالباً من دون التفكير في أصولها الراديكالية أو التحررية.[85] في هذا القسم، أناقش في كيف تستفيد الأحزاب السياسية من القضايا البيئية – مع التركيز تحديدًا على الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وكيف استجابت الشركات للضغوطات من أجل «التحول إلى البيئة»؛ وكيف تساعد الخصخصة و«إضفاء الطابع غير الحكومي»[86] على الخدمات الأساسية والاحتياجات غير الملباة، الدولة على ترسيخ سردياتها وهياكل السلطة النيوليبرالية. قبل ذلك، سأتطرق بإيجاز إلى جذور كيفية إضفاء الطابع الخارجي على البيئة في لبنان – وهو فصلها عن الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي لا تزال تؤثر على الممارسة البيئية اليوم.[87]

بدأت الشواغل المتعلقة بالبيئة ككيان خارجي في تعبئة العمل المدني في لبنان في أواخر الستينيات، بالتوازي مع الاتجاهات العالمية في أوروبا وأميركا الشمالية بشكل أساسي.[88] ومع ظهور التشريعات البيئية والمنظمات التي تركز على الحفاظ على البيئة في الغرب، دعا المهنيون اللبنانيون الذين تلقوا تعليمهم هناك – إلى جانب التحولات العالمية التي تضع الاهتمامات البيئية في أولويات التنمية – إلى حماية جماليات الطبيعة و«البراري من الزحف العمراني والنمو السكاني والرعي الجائر».[89] ولا تزال الطبقات الوسطى والعليا تروّج لهذه المفاهيم البيئية التي تصفها أميتا بافيسكار بـ«النزعة البيئية البرجوازية» – وهي مقاربة تدعو إلى عقلية «ليس في فنائي الخلفي»، وتعطي الأولوية للجماليات، وتخلط بين الفقر والتدهور البيئي.[90] في حالة لبنان، تتشكل هذه المقاربة بشكل أكبر من خلال الطائفية.[91]

### الأحزاب السياسية الطائفية بشأن البيئة

كما يقول أحد أعضاء أكبر شبكة من المنظمات غير الحكومية البيئية في لبنان: «لديك مناصرون للبيئة في كل حزب سياسي. فالبيئة وسيلة قوية جدًا لتحقيق الأهداف السياسية» (بيروت، 2024/07). يمكن للمشكلات البيئية أن تجذب النخب السياسية التي ترى فيها فرصًا لكسب اهتمام وسائل الإعلام، وإبراز صور الاهتمام، واكتساب المزيد من السيطرة.[92] وينطبق هذا الأمر بشكلٍ خاص على الطاقة الشمسية وإدارة المياه والصرف الصحي. وتتبنى النخب السياسية بشكل انتهازي الأدلة العلمية حول الأبعاد الصحية والبيئية لمبادرات التنمية أو ترفضها. على سبيل المثال، عندما كانت محارق النفايات الصلبة على جدول الأعمال الوطني، سارعت بعض النخب للترويج لها بقوة بينما سعى آخرون إلى عرقلة الاقتراح. وكان

البيئة في سياقات متصدعة أيديولوجيًا، حيث يؤيد البعض الرأسمالية أو الطائفية بينما يعارضها آخرون بشدة.

84 Hermans et al., 2016; Derk Loorbach et al., “Transformative Innovation and Translocal Diffusion”, *Environmental Innovation and Societal Transitions*, Vol. 35, 2020, [Loorbach, 2020].

85 Martinez-Alier, 2014.

86 Arundhati Roy, “The NGO-ization of Resistance”, *Toward Freedom*, 2014, available at http://www.queensneighborhoodsunited.org/wp-content/uploads/2014/12/NGOization-1.pdf

87 Jedediah et al., 2021.

88 Julia, Choucair-Vizoso, “Lebanon’s Environmentalists and the Fight for Nature: Reflecting on Successes and Failures of Recent Mobilizations”, *Arab Reform Initiative*, 2024 [Choucair-Vizoso, 2024]; William Cronon, “The Trouble with Wilderness: Or, Getting Back to the Wrong Nature”, *Environmental History*, 1996.

89 Choucair-Vizoso, 2024; Nagel & Staeheli, 2016; Guha & Alier, 2013.

90 Amita Baviskar, “Between Violence and Desire: Space, Power, and Identity in the Making of Metropolitan Delhi”, *International Social Science Journal*, Vol. 55 No. 175, 2003 [Baviskar, 2003].

91 Nagel & Staeheli, 2016; Choucair-Vizoso, 2024.

92 Nagel & Staeheli, 2016; Choucair-Vizoso, 2024.

موقفهم يتماشى مع كون شبكتهم – من المقاولين المسؤولين عن بناء وتشغيل مرافق المحارق – مشمولة أو مستبعدة من الصفقة المقترحة.[93] ليس مستغرباً أن تقدم النخب السياسية التي كانت ستستفيد من الحرق أدلةً على منافعه. ومع ذلك، أولى اهتمام أقل للنخب السياسية المستبعدة من المنافع المالية للحرق، التي تحالفت بدلًا من ذلك مع المجتمع المدني واستفادت من الأدلة العلمية لمعارضة الخطة – وهي جهود رأيتها بنفسي.[94] وقد أبقى هذا الأمر الكعكة المالية لإدارة النفايات الصلبة على الطاولة لتقسيمها لاحقًا بطرق تصب في صالح النخب المعارضة، مع السماح لها بتعزيز صورتها على أنها مهتمة بلبنان وشعبه والبيئة – خصوصاً أن الرأي العام والمجتمع المدني والأدلة العلمية كانت بغالبيتها الساحقة ضد الحرق.[95]

ومن الاستراتيجيات الأخرى التي تستفيد منها النخب السياسية هي مواجهة الدولة اللبنانية بشكلٍ صريح للمساعدة في تحوّلها عندما يكون الانتقاد والتوتر في أوجّه.[96] ومن الأمثلة الصارخة على ذلك الانتفاضة الشعبية في لبنان عام 2019، وهي الأكبر في تاريخ البلاد، التي كانت مدفوعة جزئيًا بمخاوف بيئية.[97] فانضمت بعض النخب السياسية العريقة – الذين استفادوا لعقود من الزمن من تهجين الدولة الذي سهلته – إلى دعوات متنوعة للثورة السياسية في العام 2019، وشجعوا أنصارهم على الاحتجاج وتقديم أنفسهم كمعارضين للدولة، بينما كانوا في نهاية المطاف يحكمون قبضتهم على مستقبلها.[98] وحقق حزبهم السياسي الذي برز خلال الحرب الأهلية اللبنانية، أداءً جيدًا للغاية في الانتخابات البرلمانية لعام 2022، فحصل على أكبر تمثيل له في البرلمان حتى الآن.[99] وفي شهادة على «القدرة المدهشة»[100] للدولة على التهام المقاومة والخروج أقوى، لم يحصل أي حزب سياسي آخر على عدد أكبر من المقاعد الوزارية في حكومة شباط/ فبراير 2025.[101]

وأوضح النشطاء في مختلف المناطق التي تسيطر عليها النخب السياسية كيف يقوم أعضاء الأحزاب بتنظيم المجتمع المدني من خلال حراسة من يمكن أن يفيد المجتمعات المحلية الخاضعة لنفوذهم. وتؤدي هذه القضايا المحلية وما يترتب على معالجتها من آثار إلى ظهور فرص مطلوبة لبناء المصداقية وتوطيد السلطة. وبغض النظر عن عمق أو اتساع نطاق المنافع المحلية التي يمكن أن تقدمها مبادرة ما، يجب أن تمر عادةً عبر حراس البوابة السياسيين (مثل البلدية أو وزارة حكومية) الذين يُمهدون لها حتى يتسنى لشخص أو حزب سياسي أن ينسب لنفسه الفضل في نجاح المبادرة. ويحدث التمهيد عادةً من خلال وسائل الإعلام الرسمية أو وسائل التواصل غير الرسمية. وعلى العكس من ذلك، إذا لم تنجح المبادرة، يُلقى اللوم بشكل روتيني على الممول أو المنفذ. تعكس عملية الوساطة السياسية هذه أنماطًا أعمق من المحسوبية والوصول المشروط. وكما لاحظ أحد قادة المنظمات غير الحكومية على مستوى القاعدة الشعبية، «تكتسب المنظمة غير الحكومية دخولها إلى المجتمعات المحلية عادةً من خلال البلديات التي تكتسب دخولها عادةً من خلال الولاء السياسي أو العلاقات السياسية» (وادي البقاع، 2024/09). يمكن لمبادرات المجتمع المدني أن تبدو محايدة أمام الجمهور والممولين، في حين قد تبدو عالقة أو متورطة استراتيجيًا في هذه الديناميكيات – فيتيح الانتماء الوصول، ويُدعى النجاح سياسيًا، ويجري التبرّؤ من الفشل.

وتظهر المناقشات مع المحاورين كيف يبدو حل القضايا الرئيسية في كثيرٍ من الأحيان أمراً عرضياً لتأمين المصالح السياسية. ففي مشروع مشترك بين إحدى البلديات ووزارة الزراعة في ظل إدارة سابقة، ومنظمة حكومية دولية، لتوزيع مبيدات الآفات مجانًا على صغار المزارعين، شارك أحد أعضاء التعاونية الزراعية المحلية تجربته. وقال: «احتفظت البلدية بالمبيدات لسنوات؛ بل ربما انتهت صلاحيتها بينما كانت توزعها ببطء ليس على المزارعين المحتاجين بل على الأشخاص الذين يؤيدونهم سياسيًا» (وادي البقاع، 2024/09/09). عندما يتراجع حل المشاكل لصالح المناورات السياسية، تصبح المشاريع المُعدة بتفاخر بمنافع اجتماعية وبيئية – مثل البنية التحتية واسعة النطاق – عرضة للتأخير أو الإلغاء الناجم عن النزاعات. إلى جانب الممارسات الكليبتوقراطية، تساعد هذه الديناميكيات في تفسير العديد من حالات البنية التحتية الممولة بالكامل ولكن غير العاملة أو المكتملة جزئياً أو التي لم تُبنَ أبداً، والتي يرويها المحاورون – من منشأة لمعالجة النفايات الصلبة في الجنوب إلى سدود المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي في الشمال.[102]

تندمج سرديات ضعف الدولة مع حالة الإرباك التي تصطنعها بشأن من أو ما هو المسؤول عن الكوارث البيئية، ما يمكّن الجهات الفاعلة من إلقاء اللوم على الفئات المهمشة – وحتى الدولة الفاسدة هيكلياً – وكأنهم ليسوا جزءاً منها. ويبدو أن هذا التنصّل المستمر من المساءلة يخدم النخب السياسية عبر حمايتهم من الأذى الذي ربما يلحق بسمعتهم ومن الإصلاحات – خصوصاً التي تتناول تداخل الاختصاصات القانونية – التي من شأن إقرارها، أن يُصعّب عملية «كبش الفداء».[103] يرجح

93 Samar Khalil, “Impacting Policies: Waste Management and Advocacy in Lebanon”, *Arab Reform Initiative*, 2022, [Khalil, 2022]; Jad Chaaban, “Lebanon’s Waste Management Policies One Year After the 2015 Crisis”, *Jadaliyya,*

94 Khalil, 2022; Chaaban, 2017

95 Khalil, 2022; Chaaban, 2017

96 Boltanski & Chiapello, 2018; Aretxaga, 2003.

97 Jennifer Hijazi “How Warming Helped Spark a Revolution in Lebanon”, *POLITICO,* 2019, available at https://www.eenews.net/articles/how-warming-helped-spark-a-revolution-in-lebanon/?utm_source

98 Abbas Assi, “Insight 251: Sectarianism and the Failure of Lebanon’s 2019 Uprising” – *National University of Singapore – Middle East Institute,* 2020.

99 The National. “Lebanon Election Results 2022 in Full: Which Candidates and Parties Won?” *The National*, 2022, available at https://www.thenationalnews.com/mena/lebanon/2022/05/17/lebanon-election-results-2022-in-full-which-candidates-and-parties-won/

100 Chamas, 2022.

101 Reuters, 2025.

102 Makdisi, 2021.

103 Georges Gharios et al., “Challenges of Post-war Policy Reforms in Lebanon’s Water Sector – Lessons Learned”, *Water Science & Technology Water Supply*, Vol. 21 No. 7, 2021, [Gharios et al., 2021]; Karim Eid-Sabbagh, 2023.

أنها ليست صدفة أن تتّسم القوانين والحوكمة المتعلقة بمياه لبنان – وهي أكثر موارده الطبيعية وفرةً ومصدر تركيز رئيسي للمساعدات الخارجية – بالتطور غير المنتظم، والقوانين المتداخلة والقديمة، ومزيج معقد من الجهات الفاعلة العامة والخاصة والمجتمع المدني التي تعمل من دون صلاحيات واضحة.[104] تخدم هذه الفوضى بسهولة المصالح السياسية والاقتصادية الراسخة. وأشار أحد المتحدثين إلى عادة تحميل الفئات المهمشة مسؤولية المشكلات قائلاً: «عندما يسود الشك، يكون الخيار الأول إلقاء اللوم على اللاجئين، وليس على الأسباب الجذرية للمشكلة» (بيروت، 2024/10).

إن مساءلة شبكات النخب السياسية والفاعلين غير الحكوميين ضرورية، لكنها تتعرض لعراقيل متعمَّدة، وإن لم تكن مستحيلة. مثلاً، في أكبر غابة صنوبر في عكار، ينشط عشرات قاطعي الأشجار غير الشرعيين المنظمين – الذين وصفهم أحد المتحدثين بأنهم «أشبه بالمافيا» – وهم معروفون بالاسم والعنوان، و مسؤولون جزئياً عن فقدان الغابات غير المسبوق في المنطقة (عكار، 2024/09).[105] وقد ظلوا لأكثر من عام من دون رادع ولا مساءلة. وحين بدأ المجتمع المحلي ينظر إليهم على أنهم محميون سياسياً ولا يمكن المساس بهم، أوقفت قوى الأمن الداخلي أحدهم، وهي خطوة قيل إنها تركت آثاراً مهمة على سلوك الآخرين (عكار، 2024/09). في هذا السياق، أوضح أحد النشطاء الذين ساهموا في كشفهم أنه «يمكن للدولة إنجاز الكثير إذا أرادت، لكنها في 99 في المئة من الوقت لا ترغب في ذلك. أربكونا، فمثلاً لا يعلم أحد فعلياً حجم مسؤولية وصلاحيات وزارة الداخلية والبلديات [التي تُشرف على قوى الأمن الداخلي] في ما يتعلق بالقضايا البيئية» (عكار، 09/09/ 2024).

## جاذبية الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تُعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص حوكمة جيدة، أو جيدة بما فيه الكفاية بالنسبة إلى العديد من الجهات الفاعلة في التمويل العالمي والمساعدات الأجنبية العاملة في لبنان.[106] ومع ذلك، تعمل على إعطاء الأولوية لمصالح السوق على حساب توفير الخدمات الأساسية بشكل عادل وبجودة وموثوقية معقولة. وفي ظل غياب الحوكمة الفعالة، تميل الشراكات بين هذين القطاعين أيضًا إلى إضفاء الطابع الرسمي على الممارسات الكليبتوقراطية (اللصوصية) والمحسوبية والزبائنية. وعلى الرغم من أن القوانين النافذة، خصوصاً القانون رقم 48 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحظر مثل هذه الممارسات وتوفر إطارًا للشفافية والمساءلة، إلا أنها تبدو وكأنها أُقرت فقط للإشارة إلى التقدم وحماية الدولة من الإصلاحات الهيكلية، مع الاستمرار في جذب الاستثمارات.[107] وأُقِرّ القانون رقم 48 قبيل انعقاد مؤتمر «سيدر» للمانحين عام 2018 في باريس. حينها اختبرت الدولة ما إذا كان مجرد وجود القانون في السجلات كافياً لإقناع المانحين بالتزام موحد بالإصلاح.[108] واللافت هنا أنه لم يكن كافياً، إذ لم يُصرف سوى القليل من أصل 11 مليار دولار من القروض والمنح التي وُعد بها.[109] ومع ذلك، تستمر الشراكات بين القطاعين في تأدية دور بارز في لبنان.

وتستفيد هذه الشراكات بانتظام من الأزمات والسرديات المُنقذة التي ترعاها الدولة. فمثلاً، استقبل لبنان عام 2013 سفن «كارادينيز» لتوليد الكهرباء، وهي محطات توليد الطاقة المحمولة التي قُدمت، وفقًا لمدير عام مؤسسة كهرباء لبنان آنذاك، بهدف «تخفيف وطأة الطلب على الطاقة خلال صيف 2013».[110] وبقيت هذه البواخر حتى عام 2021، لتوفر نحو 25 في المئة من إجمالي الطلب على الكهرباء بتكلفة سنوية تبلغ 130 مليون دولار.[111] تزعم التقارير والملفات القضائية أن «الأحزاب السياسية الحاكمة أبقت مؤسسة كهرباء لبنان ضعيفة»، وأن الشراكة مع «كارادينيز» تضمنت دفعات مالية مباشرة للنخب السياسية.[112] لم تستنزف هذه الصفقة ميزانيات الدولة فحسب، بل يُزعم أنها أغنت بعض الفاعلين في الدولة؛ وساعدت في إحباط الإصلاحات التي كان من الممكن أن تعالج أضرار التوزيع والصحة البيئية في لبنان، بينما وفرت للدولة فرصًا لترويج روايات الرعاية والمسؤولية عبر إحضار السفن – ثم إبقائها لإنقاذ البلاد من «الظلام التام».[113] قد لا تُعرف أبدًا الجهة التي قررت رفع العلم اللبناني على سفن الطاقة التركية – سواء كانت شركة «كارادينيز» أو مؤسسة كهرباء لبنان أو النخب السياسية المشاركة في الصفقة. وكان يمكن، لو بقيت السفن مدة الأشهر الثلاثة المقررة فقط، أن تبدو هذه البادرة غريبة أو غير ضرورية. لكن بعد ثمانية أعوام، أصبح العلم رمزاً لاستراتيجية الدولة المزدوجة للحفاظ على النظام القائم: تسهيل الأزمة، ثم التظاهر بدور البطل الذي ينقذ الموقف باستمرار.

ومكّنت شراكة أخرى بين القطاعين العام والخاص تعمل على مستوى البلديات، بلديةً كبيرة وثرية – حريصة على الظهور

104 Gharios et al., 2021; Karim Eid-Sabbagh, 2023.

105 Sammy Kayed, “Lebanon’s Unregulated Forests: How Tragedies Can Ignite Homegrown Transformations” *Arab Reform Initiative*, 2023 [Kayed, 2023].

106 Straub, 2019.

107 Straub, 2019; Human Rights Watch, 2023; Karim Eid-Sabbagh, 2023.

108 Albert Kostanian, “Privatization of Lebanon’s Public Assets: No Miracle Solution to the Crisis”, *Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, Research Report, American University of Beirut*, 2021.

109 Denys Bédarride, “Lebanon: What are the first prospects for reconstruction for the country?”, *EcomNewsMed*, 2025, available at https://www.ecomnewsmed.com/en/2025/01/21/lebanon-what-are-the-first-prospects-for-reconstruction-for-the-country/

110 Simon Tisdall, “The Turkish ‘Power Ship’ Keeping the Lights on in Lebanon”, *The Guardian*, 2018, available at https://www.theguardian.com/world/2013/apr/11/turkish-power-ship-lights-on-lebanon

111 Ankit Kumar at al., “Dilemmas of Energy Transitions in the Global South: Balancing Urgency and Justice”, *Routledge*, 2023.

112 Human Rights Watch, 2023; Nada Maucourant Atallah, “Juicy contract, suspicious call for tenders – in the murky waters of Lebanon’s floating power plants (part I of II),” *L’Orient-Le Jour*, 2021.

113 Al Jazeera, Turkish firm tells Lebanon to fix debts or face power cuts,” *Al Jazeera*, 2021, available at https://www.aljazeera.com/news/2021/5/11/turkish-firm-tells-lebanon-to-fix-debts-or-face-power-cuts

بمظهر التحدّي بعد فضيحة إدارة النفايات الصلبة عام 2015 – من الادعاء علناً وبشكلٍ كاذب بأن مجتمعها يحقق «صفر نفايات».[114] وتحققت هذه الصورة بفضل منشأة خاصة لجمع وفرز وإعادة تدوير النفايات التي تستخرج جزءًا بسيطًا من المواد عالية القيمة من النفايات الصلبة القابلة لإعادة التدوير، بينما يُلقى الجزء الأكبر منها بشكلٍ مكثف في وادٍ شديد الانحدار على نهر بيروت. وقد أدى هذا التراكم إلى انهيار أرضي تسبب بسدّ النهر بالنفايات والحطام وشكل بحيرةً اصطناعية – يمكن رؤيتها عبر صور الأقمار الصناعية – قبل أن تنهار في أوائل عام 2017، ما أغرق مجرى النهر بالكامل بالنفايات البلاستيكية التي وصل ارتفاعها إلى 9 أمتار في بعض الأماكن، وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.[115] وسُجّل انهيار أرضي آخر من حطام النفايات في كانون الأول/ديسمبر 2024. وكان لافتاً أن بعض أصحاب المصلحة المعنيين والجهات المانحة الأجنبية الرئيسية يعتبرون البرنامج نموذجًا إقليميًا للنجاح البيئي.[116]

وقال ثلاثة من المتخصصين البيئيين الذين جرت مقابلتهم إن أكثر من 75 في المئة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي في لبنان البالغ عددها نحو 88 التي طُورت أساساً عبر شراكات بين القطاعين العام والخاص، غير عاملة.[117] في العام 2023، زرتُ ثلاث محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في جنوب شرق لبنان ممولة من المساعدات الأجنبية وتديرها البلديات. وبُنيت جميعها في أواخر عام 2006 و2007 استجابةً لحرب تموز/يوليو 2006 على لبنان. مُوّل أحد هذه المعامل بالكامل لكنه لم يُستكمل قط؛ وانفجر آخر بعد سنوات في منطقة سكنية، من دون تسجيل إصابات؛ أما الثالث، فبدلاً من معالجة مياه الصرف الصحي، تسبب في تعفنها لاهوائيًا قبل تصريفها علنًا – ما يجعل النتيجة أكثر سُمّيَّة بكثير مما لو تدفقت مياه الصرف الصحي كما هي من دون معالجة، إلى البيئة المحلية. وتفيد التقارير أن نحو 400 أسرة تعاني من آثار هذا التلوث الملموسة – أي الرائحة الكريهة. ويساهم مسار تدفق مجرى النهر واتجاه الرياح السائد في المنطقة في تأجيج التوترات العرقية والدينية القائمة في الأصل. ومع دخول لبنان رسميًا مرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظمت الحكومة الحالية برعاية رئيس الوزراء نواف سلام فعالية رسمية بعنوان «إعادة إعمار لبنان: إطار الاستثمار وفرص الأعمال وتسوية النزاعات». وحضر الفعالية مجموعة كبيرة من الوزراء والمسؤولين الرسميين ورجال الأعمال والمستثمرين. وبحسب الدعوة الرسمية، «سيُركز بشكل خاص على الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدفع عجلة تطوير البنية التحتية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي طويل الأمد».[118] لا تُظهر تسجيلات الفعالية أي مؤشر على نقل الدروس المستفادة – سواء من تجربة عام 2006 أو غيرها – حول أوجه القصور في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق «الاستقرار الاقتصادي والمؤسساتي» و«حل النزاعات البديلة»، إلى العام 2025 (بيروت، 2025/06).

ونظراً لمدى انتشارها وتأثيرها الواسعين، تخلق الشراكات بين القطاعين العام والخاص مفارقة متقاطعة في لبنان، إذ وصفها أحد المتحدثين بأنها «أفضل من لا شيء» (بيروت، 2024/10). وتُعتبر الشراكات الرسمية بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب ما يُعرف بـ«مافيا المولدات الكهربائية»، و«مافيا الطاقة الشمسية»، و«مافيا نقل المياه بالصهاريج» (بيروت، 2024/6) – لتي يمكن تصنيفها كشراكات غير رسمية بين القطاعين العام والخاص كما ورد في أقسامٍ سابقة – "مفروضة علينا»، وبالتالي «نجد أنفسنا مضطرين لتحسينها» (بيروت، 2024/10). وأقرّ المتحدثون من أصحاب هذا الرأي بالمعضلة التي يواجهونها: فتحسين هذه الأنظمة قد يطور جانباً منها على حساب إضفاء الشرعية على منظومة كاملة من عدم المساواة والظلم التي تؤدي إليها. وأوضح أحد المتخصصين في جودة الهواء عند مقابلته أن نحو 50 في المئة من تلوث الهواء في بيروت – الذي يرفع خطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية والوفاة المبكرة وأنواع السرطانات المختلفة – يُعزى إلى مولدات الديزل (بيروت، 2024/07). بالإضافة إلى ذلك، يعتمد نحو 44 في المئة من سكان لبنان على المياه التي تنقلها الصهاريج التي تكون جودتها غالباً غير مضمونة وتصل كلفتها إلى ستة أضعاف ما كانت عليه في العام 2019.[119] ويضع ذلك ضغطًا اقتصاديًا كبيرًا على السكان الذين يواجهون بالفعل صعوبات اقتصادية. وبالنظر إلى هذا الترسيخ واسع النطاق، يُمكن تفهّم سعي بعض المتحدثين في المقابلات إلى اعتماد مقاربة براغماتية قائمة على «العمل بما هو متاح»، على الرغم من الآثار الأوسع نطاقًا المترتبة على إضفاء الشرعية على هذا النوع من تقديم الخدمات (بيروت، 2024/07).

## التوجّه نحو الأخضر في القطاع الخاص

لا يعتمد جميع الفاعلين في القطاع الخاص في لبنان على الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البيئة، بل يتبنى كثير منهم، بدلاً من ذلك، أطر عمل مستمدة من المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) والبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) لتقديم حلول صديقة للسوق.[120] وتتحول الشركات متعددة الجنسيات بشكلٍ متزايد من ممارسات «الغسل

114 Elisa Giannozzi, "Reacting to the Solid Waste Management Crisis: Investigation of a Public-Private Partnership in Lebanon", *Centre for Middle Eastern Studies Lund University*, 2018.

115 Google Earth, Beirut River Lower Channel, February 2017.

116 Eid-Sabbagh, 2023.

117 Jaka Kranjc et al., Zero Waste in The Mediterranean: A guide on developing a zero waste strategy for local municipalities in the region, *EU ENI-CBC-MED*, 2022, available at https://www.enicbcmed.eu/sites/default/files/2021-03/MEDINA_designed_guidebook_EN_0.pdf.

118 CIArb. "Rebuilding Lebanon: Investment Framework, Business Opportunities and Dispute Resolution". *Chartered Institute of Arbitrators*, 2025, available at https://www.ciarb.org/events/rebuilding-lebanon-investment-framework-business-opportunities-and-dispute-resolution/

119 Nora Fayssal et al., "Navigating the Water-energy Nexus Amidst the Lebanese Economic Crisis", *AQUA – Water Infrastructure Ecosystems and Society,* Vol. 73 No. 5, 2024.

120 Streeck, 2014.

الأخضر» إلى «التمني الأخضر»:[121] وضع أهداف استدامة طموحة وفقاً لمعاييرها الخاصة، وإعادة تسمية نفسها من خلال دمج نسخ معدلة من الانتقادات الموجهة إليها، ومحاولة توضيح، بنوايا حسنة في كثيرٍ من الأحيان، دورها المفيد في معالجة اختلال استقرار الكوكب.[122] وفي حين تُخفق هذه الشركات غالباً في تحقيق أهداف الاستدامة الخاصة بها، فهي تفتقر أيضًا إلى التحولات في القيم الأساسية اللازمة لدفع التغيير الهيكلي نحو حماية البيئة.[123] فالعديد من الشركات مقتنعة – بشكلٍ أقرب إلى التمني– بأنها قادرة في الوقت نفسه على تعزيزٍ موقعها في منظومة الرأسمالية الليبرالية الجديدة، ومعالجة اختلال استقرار الكوكب.[124] ويؤدي ذلك غالباً إلى تبريرات ملتبسة تحاول إخفاء تناقضات أعمق بين ما تدّعيه هذه الجهات من التزام، وما تمارسه فعلياً.

ومع ذلك، يمكن للشركات أن تستعمر قطاعات من المجتمع المدني – وهو اتجاه يحظى باحترام كبير في لبنان.[125] وينشر مسؤولون حكوميون بانتظام صورًا على وسائل التواصل الاجتماعي تُظهرهم إلى جانب مجموعة متنوعة من المبادرات البيئية التي تحمل علامات تجارية متعددة الجنسيات. فقبل الانهيار المالي عام 2019، كان القطاع المصرفي اللبناني الذي جرى التباهي به حينها منخرطاً بشكل كبير في المبادرات البيئية، لا سيما مشاركة الشباب وحملات التوعية والمحميات الطبيعية والطاقة المتجددة. والآن، تنشط الشركات العاملة في قطاعي النفط والغاز والسلع الاستهلاكية سريعة التداول بشكلٍ خاص في مبادرات متعلقة بالتغير المناخي والتلوث، وكقاعدة عامة في هذه المبادرات البيئية، كلما كانت أكثر بريقاً وملاءمة للسوق وأكثر إحكامًا في التأثير، زادت جاذبيتها. في المجتمعات الحريصة على الفاعلين المباشرين التي تعاني من انخفاض الثقة وشيوع النزعات الطبقية، يمكن أن تضفي العلامات التجارية المعروفة مصداقية على أي مبادرة بيئية حتى بين من يعرّفون عن أنفسهم بأنهم معارضون للسلطة.[126] عملتُ ضمن العديد من هذه الدوائر والمبادرات حيث تستمر هذه المفارقة. ففي خريف عام 2023، شاركت كعضو لجنة تحكيم في مسابقة ريادة الأعمال المؤثرة التي منحت تمويلًا كبيرًا للفائزين فيها. كانت شركة ناشئة في مجال إعادة التدوير مشهورة إقليمياً باعتبارها رائدة في مجال الاستدامة تعرض مبادرتها الجديدة التي تستهدف المدارس. وبعد العرض، سألتُ الفريق عما إذا فكروا في كيفية استخدام رعاتهم من شركات المشروبات الكحولية والغازية المحلاة لمبادرة إعادة التدوير هذه كوسيلة للترويج لمنتجاتهم بين طلاب المدارس.. أجابوا بالنفي، واعتقد بعض زملائي الحكام أنني كنت متشائمًا بشكلٍ مسيء. ودافعوا عن الشركة الناشئة والشركات الراعية بسؤالي: «من غيرهم سيدعم هذا النوع من الابتكار البيئي في البلاد؟ الحكومة؟» (بيروت، 2023/10). ومع علمي أن التمويل الإنمائي والمساعدات الخارجية للمبادرات البيئية تتراجع، أجبتهم: «هذا صحيح. ربما لن يتمكنوا من الحصول على أي تمويل آخر».

## تكريس العمل عبر المنظمات غير الحكومية

ردد نصف من حاورتهم الاعتقاد بأن المشاريع السياسية النخبوية والشركات وغالبية القطاع غير الربحي في لبنان تتداخل مع بعضها البعض – أي تكون غالباً متعاونة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. يمكن مثلاً فهم أن العديد من المنظمات غير الحكومية في لبنان – والكيانات الشبيهة بها في الأوساط الأكاديمية – تعمل في مشهدٍ تنافسي للغاية، وإن لم يكن على حصص السوق أو الأصوات الانتخابية. بدلاً من ذلك، تتنافس هذه المنظمات غالباً في صراعات خفية على الائتمان والظهور – سواء أمام الجمهور أو في مخيلة المانحين – حول من أو ما الذي يحدد الحل في المجالات المستهدفة.

مرت المنظمات غير الحكومية في لبنان بمراحل نمو مختلفة، كانت أبرزها الفترة بين عامي 1990 و1996 عندما ارتفع عدد المنظمات المسجلة من 1,586 إلى أكثر من 3,500 منظمة.[127] وأوضح أحد منظمي المجتمع البيئي أن في قريته التي يبلغ عدد سكانها 4,000 نسمة، 48 منظمة غير حكومية مسجلة و»لا تعمل أي منها فعلياً» (الشوف، 2025/10). وأضاف: «عندما تُحضر البلدية جهة مانحة، يتسابق عدد قليل منهم لإثبات أنهم على قيد الحياة». وذكر أنه في المرة الأولى التي حاول فيها التنظيم معهم، لم يحضر أحد. وفي المرة الثانية، نسق مع البلدية لإعداد لوحات تكريمية «لتخليد وجودهم» ودعاهم إلى حفل استقبال لتسلّمها. وقال: «حضر الجميع، وفي حين ناقشوا بعض القضايا البيئية المحلية، لم ينتج عن ذلك أي تنظيم فعلي». وتساءل: «إذا زُرعت شجرة في الغابة ولم يتواجد أحد لنسب الفضل إليه، هل تُحسب أصلاً؟» مع دخول الاعتراف إلى الصورة، تنشط الجهات الفاعلة الخاملة – ما يكشف أن الشرعية بالنسبة إلى البعض لا تتعلق بالمشاركة والنتائج الملموسة بقدر ما تتعلق بالظهور. وعلى غرار برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وبرامج حوكمة البيئة والمجتمع والمؤسسات، قد تؤدي النزعة التنافسية والتباهي في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية إلى خنق روح التعاون، وهو ضرورة شاملة لتحقيق أهداف البيئة.

وأفاد متحدث آخر بوجود بين 400 و500 منظمة بيئية غير حكومية في لبنان،

وعملت ربما مع 20 في المئة منها خلال السنوات الماضية في إطار تعزيز شبكات المنظمات غير الحكومية. لا يثني أحد على الآخر إلا إذا اضطر لذلك أمام المانحين. فبمجرد حصول أحدهم

121 Austin Duncan, “Greenwish: the wishful thinking undermining the ambition of sustainable business”, *Real-world Economics Review*, 2019; Streeck, 2014.

122 Streeck, 2014; Boltanski & Chiapello, 2018.

123 Naomi Klein, *This Changes Everything: Capitalism vs. the Climate*, *Simon & Schuster*, 2014, [Klein, 2014]; Streeck, 2014.

124 Klein, 2014; Streeck, 2014.

125 Rob Gray et al., “NGOs, Civil Society and Accountability: Making the People Accountable to Capital”, *Accounting Auditing & Accountability Journal*, Vol. 19 No. 3, 2006.

126 Matthias Lehner Sue and Vaux Halliday, “Branding Sustainability: Opportunity and Risk Behind a Brand-based Approach to Sustainable Markets”, *Ephemeral Journal*, 2024; Estella Carpi, “Bringing Social Class into Humanitarian Debates: The Case of Northern Lebanon”, *Middle East Institute*, 2019; Fawwaz Traboulsi, “Social Classes and Political Power in Lebanon”, *Heinrich Böll Stiftung*, 1997.

127 Bayat, 2010.

على مشروع جديد، لا يُصفق له ولا للمستفيدين المستهدفين أو الموارد التي تُوجه إلى قضية يُفترض أن نهتم بها جميعًا. بدلاً من ذلك، تنتشر النميمة وتبدأ محاولات معرفة كيفية حصولهم على التمويل، وسرقة الأفكار، والتقليد (بيروت، 2024/10).

سألني متحدث آخر: «هل تعرف عدد المنظمات غير الحكومية التي لا تسجل العاملين فيها ولا تدفع الضرائب لكنها تناضل من أجل الإصلاح؟ هل تعلم أن العديد من المنظمات غير الربحية البيئية تعمل بفخر مع شركات النفط والغاز والملوثين العالميين؟ هذا مجرد جزء من النفاق» (بيروت، 2024/09). وذهب أحدهم إلى حد القول: «أعتقد أحيانًا أنه لو كانت نخب المنظمات غير الحكومية تدير الحكومة لكان الأمر أسوأ مما هو عليه الآن» (بيروت، 2024/08). وشارك ثلاثة من المتحدثين المنخرطين في شبكات المنظمات غير الحكومية البيئية الأساسية في لبنان، آراءً مماثلة وأبلغوا عن صراعات داخلية معطلة. هذا الخلل الوظيفي حقيقي ومُنتشر على نطاق واسع، وهو يعكس كيف تغفل الجهات الفاعلة عما هو مطلوب وما هو على المحك في مواجهة اختلال الاستقرار البيئي.

هذا لا يعني أن الجهات غير الربحية الفاعلة في إطار «السباحة مع التيار» لا تُحقق تأثيرًا حيويًا. مثلاً، وفرت الأمم المتحدة عام 2022، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المتعاقدة، أكثر من 1.4 مليون متر مكعب من المياه عبر نقلها بالشاحنات إلى نحو 235,000 نازح سوري[128] وقدمت مساعدات غذائية إلى نحو 200,000 من اللبنانيين المستضعفين.[129]

ويُنتج هذا الوضع مفارقة في ما يخص تغيير هياكل السلطة النيوليبرالية داخل القطاع غير الربحي وخارجه: فبينما تُكافأ المنظمات غير الحكومية إلى حدٍ كبير على سلوكها التنافسي في تلبية احتياجات لبنان الحيوية، تواجه النخب السياسية ضغوطًا أقل بشأن دورها في الحفاظ على العقد الاجتماعي المختل، وتستفيد من الفرص الجاهزة لربط نفسها بنجاحات المشاريع. وكما قال رئيس إحدى المنظمات الشعبية: «تعلمنا أن [النخب السياسية] تأتي في النهاية لجني الثمار بعد أن نُنجز نحن كل العمل الشاق، وقد عوّدناهم على هذا الأمر. والآن علينا أن نجد وسائل مبررة لإبقائهم بعيداً» (وادي البقاع، 2024/09/09). وقدّم آخرون أمثلة عن منظمات تدّعي التمسك بالحياد السياسي، لكنها لا تستبعد النخب السياسية من عملية صنع القرار أو تقاسم الإنجازات (بيروت، 2025/07).

ثمة ميل متكرر في لبنان إلى التغاضي عن الدروس المستفادة من المبادرات السابقة التي سعت إلى تحقيق تغيير مستدام لكنها فشلت في ذلك.[130] فعندما يتعلق الأمر بعدم التعلم – سواء كان ذلك اختيارياً أو نتيجة التقصير أو البيروقراطية البطيئة أو الضغط التشغيلي الزائد أو غير ذلك – لا تتعرض المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لأي مخاطر، وتغيب فيها آليات المساءلة الفعالة. أن يدمج المشروع فعلاً دروس الماضي بهدف إحداث تغيير مستدام – أو أن يكون مجرد مشروع مُصاغ بعناية، لكنه يقدم أولويات أخرى مثل تأمين رواتب الموظفين – أمرٌ تحسمه الجهات المانحة في دوائر مغلقة. وعلى الرغم من تمتّع الجهات المانحة بموقع يُمكّنها من مساءلة الفاعلين وتشجيع ثقافة التقييم الذاتي التي تعزز احتمالية إحداث تأثير طويل الأجل في قطاع التنمية، إلا أنها تكتفي غالباً بالتنسيق على مستوى استراتيجي عالٍ فقط – إن شاركت أصلاً. وعلى صعيد مبادرات التنمية في لبنان، تدخل مشاريع لا تحصى، تُنفذ في مكانها، وتقدم تقارير عن مؤشرات أدائها الرئيسية، ثم تكرر المسار نفسه من دون إحداث تغيير هيكلي أو مستدام يُذكر. وبالنظر إلى حجم التمويل الذي يدخل إلى البلاد، يعتبر هذا الواقع صادماً – على افتراض بالطبع أن الأهداف المعلنة لهذه المبادرات صادقة. شكّل توقف برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في العام 2025، ضربة قاسية لقطاع التنمية في لبنان. فمثلت الوكالة 23 في المئة من إجمالي المساعدات الوافدة إلى لبنان في عام 2023،[131] و20 في المئة عام 2024.[132] ويتزامن هذا التوقف المفاجئ مع إعادة عدد من الجهات المانحة الغربية النظر في تقليص مساعداتها أو بدأوا فعلياً بتخفيضها.[133] وفي حين نتجت عن تقليص التمويل تحدياتٌ كبيرة بالنسبة إلى قطاع التنمية في لبنان، إلا أن هذا التقليص أبطأ وتيرة العمل بطرق تفتح المجال أمام التفكير واستخلاص العبر من الدروس السابقة.

ومع ذلك، حتى في إطار هذه الحلقة المُفرغة من إعادة إنتاج النظام القائم الممول من المانحين، فإن بعض التجارب تعقّد السردية السائدة. يشير المتحدثون – وتجربتي الشخصية – إلى تعاون أفقي حقيقي بين المنظمات غير الحكومية البيئية، وأحيانًا مع الدولة، فأعطى أصحاب المصلحة الأولوية باستمرار لهدف مشترك ومحدد بشكل جماعي على حساب الظهور أو المكاسب التمويلية. وقال أحد المزارعين، في إشارة إلى قدرة المنظمات غير الحكومية على التعاون في القضايا البنيوية: «تعودنا في حال انخرطنا في برنامج للأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية، أن نتوقع عرضًا لكننا نُفاجأ مسرورين عندما لا يكون الأمر كذلك. وفي بعض الأحيان، تحدث هذه المفاجآت « (النبطية، 2024/06).

لا يسعني، كما حال بعض المتحدثين الذين قابلتهم، إلا أن أشعر بالامتنان المشروط للمساعدات الخارجية ومبادرات التنمية التي تصل إلى لبنان عبر منظمات «السباحة مع التيار». فمن المربك أن ترى أشخاصًا تعرفهم يتلقون مساعدات غذائية تغيّر حياتهم، فيما تدرك أنها في الوقت نفسه جزء من المشكلة، أو أن تدعم جهود التنمية – مثل مبادرة تركيب فلاتر على مولدات الديزل للحد من مخاطر الإصابة بالسرطان –

128 UNHCR, “End of Year Sector Dashboard: Water”, *UNHCR*, 2023.

129 USAID, “Lebanon – Complex Emergency Fact Sheet #1”, *USAID,* 2024.

130 UNESCWA, “Lebanon on the Brink: UN Warns of Catastrophic Collapse”, *UNESCWA*, 2024, [UNESCWA, 2024].

131 “United Nations Aid Tracking Report for Lebanon”, 2023, available at https://lebanon.un.org/sites/default/files/2024-03/2023%20Aid%20Tracking%20Q4.pdf

132 “United Nations Aid Tracking Report for Lebanon”, 2024, available at https://lebanon.un.org/sites/default/files/2025-02/2024%20Q4%20Lebanon%20Aid%20Tracking%20report%20%28as%20of%2031%20December%202024%29_0.pdf

133 Emma Farge, UN cuts aid appeal after donors slash budgets”, *Reuters*, 2025, available at https://www.reuters.com/world/un-cuts-aid-appeal-after-donors-slash-budgets-2025-06-16/

بينما تعلم أنها ربما تؤدي في نهاية المطاف إلى ترسيخ خدمات عامة مختلة.

## السباحة عكس التيار

يمكن أن تكون أعمال «السباحة عكس التيار» في لبنان – وهي أفعال متجذرة في نظريات التغيير التي تعارض الدولة مباشرةً مع الاستفادة جزئياً أو كلياً من منطقها الروتيني – محفوفة بالمخاطر بقدر ما هي مشجعة. فبعض من يعانون من حالة الهشاشة التي تبدو دائمة في لبنان أو من هم غير راغبين في تحملها، يجدون فرصًا للأمل في إطار «السباحة عكس التيار». ويُحتفى بالفاعلين لجرأتهم في معارضة الدولة بشكل عام، وغالبًا بمعزل عن مدى رسوخ طموحاتهم السياسية أو وضوحها أو تقبّلها من الآخرين.[134] وتقول شمص: «يصبح العمل السياسي المتجذر في الرغبة متمحورًا حول الفعل نفسه، ووهم الحركة والفعالية وإمكانية النجاح، بدلاً من التركيز على أهدافه النهائية المحتملة».[135] في إطار «السباحة عكس التيار»، يخاطر أن تتحول دوائر النشطاء إلى فضاءات مرجعية ذاتية تتمحور حول الحفاظ على معاييرها وديناميكياتها الداخلية وشعور أعضائها بالانتماء – فتبدو أشبه بعلامات هوية أكثر من كونها أدوات للتغيير الجوهري. ويمكن أن يصبح هذا النوع من النشاط انعزاليًا، مع إعطاء الأولوية لفعل الاحتجاج والانخراط في النقد والحفاظ على الدوائر المغلقة على حساب السعي إلى بيئة أكثر عدالة واستدامة.[136]

ومع ذلك، تمكن بعض الفاعلين في إطار «السباحة عكس التيار» من تحويل تصوراتهم إلى تقدم ملموس نحو البيئة. ويشمل ذلك الأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على إيقاف بناء سد «بسري» الممول من البنك الدولي في منطقة الشوف الغنية بالتنوع البيولوجي؛ ومقاومة خصخصة ساحل «الدالية» البحري في الروشة؛ وإعادة فتح «حرش بيروت»، أكبر حديقة عامة في العاصمة.[137] وفي حين اكتسبت قضية سدّ بسري أهمية دولية، يسود جدل في الدراسات الحديثة بين بعض المتحدثين حول كون النشاط الاحتجاجي، أو السلوك المعتاد للنخب السياسية، أو تخلف لبنان عن سداد ديونه الخارجية للمرة الأولى على الإطلاق،[138] هو العامل الحاسم في قرار البنك الدولي إلغاء قرض المشروع.[139]

134 Sophie Chamas, “Laughing Sectarianism Away: The Possibilities and Limitations of Lebanese Satire”, *Middle East Journal of Culture and Communication*, 2019; Chamas, 2023.

135 Chamas, 2023.

136 Sophie Chamas, “In Search of Utopia in Post-political Beirut: The Pragmatic Turn and the Decline of Radical Imaginaries in Activist Lebanon”, *Oxford University Research Archive*, 2020.

137 Choucair-Vizoso, 2024.

138 Michael Safi, “Lebanon to Default on Debt for First Time Amid Financial Crisis”, *The Guardian*, 2020, available at https://www.theguardian.com/world/2020/mar/07/lebanon-to-default-on-debt-for-first-time-amid-financial-crisis..

139 Choucair-Vizoso, 2024.

ومع ذلك، يميل إطار «السباحة عكس التيار» إلى العمل على رقعة شطرنج الدولة، حيث يفرض النظام القائم شروط المشاركة.[140] وعلى الرغم من بعض التقدم المادي الذي أحرزه الفاعلون في إطار «السباحة عكس التيار» في مجال البيئة، إلا أن الرأسمالية النيوليبرالية الطائفية تتمتع بقدرة ملحوظة على استيعاب معارضتها وتحييدها وتأجيل المواجهات مع تناقضاتها بدلًا من التعامل معها بطريقة تهدد أساساتها.[141] تعكس المحاور التالية بعض مآزق ومفارقات الحراك في إطار «السباحة عكس التيار»، كما يتجسّد في لبنان. لا تُروى هذه الحكايات للتقليل من جهود المنخرطين في النشاط المعاصر، بل لإضفاء الطابع الإنساني على النضالات التي ينطوي عليها هذا العمل. من المهم إعادة التأكيد هنا أن الميل إلى إضفاء الطابع البيئي العرضي في إطار «السباحة عكس التيار» ليس متأصلًا بل مشروط بالعصر. ويأمل العديد من المتحدثين أن يتغير هذا الوضع قريبًا.

خلال حلقة نقاش في صيف عام 2024 حول ازدهار الطاقة الشمسية في لبنان، اتهم أحد الحاضرين البنك الدولي، الممثل في الجلسة، والاتحاد الأوروبي، بالاختباء وراء شعارات الاستدامة وبناء قدرات الدولة، في حين أن هدفهم الحقيقي أن تصبح الحياة أكثر احتمالاً قليلاً لإبقاء اللاجئين والمهاجرين المحتملين في لبنان (بيروت، 2024/06). وردًا على ذلك، قال ناشط معروف كان إلى جانبي بشكل خطابي: «وماذا في ذلك؟ أريد أن أبقى هنا» (بيروت، 2024/06)، مسلّطًا الضوء على انقسام رئيسي في النشاط اللبناني: فيرى بعضهم المساعدات الأجنبية – حتى عندما تأتي من المصدر نفسه – كأداة للسيطرة، بينما ينظر إليها آخرون باعتبارها وسيلة لتشكيل مستقبلهم. وأوضح متحدث آخر، وهو رئيس منظمة غير حكومية، أنه لا يريد دعم الدوافع الخفية للممولين – مثل إبقاء اللاجئين في لبنان – ويرفض التمويل الذي يشترط وضع شعارات الجهات المانحة على المشاريع، ما عرّضه لضائقة مالية خطيرة (شوف، 2024/09).

في نهاية حلقة نقاش مختلفة حول مناجم الإسمنت في شمال لبنان، شارك فيها نشطاء قدامى يشغل معظمهم مناصب مهنية مرموقة، انتفض رجل مسن يرتدي ملابس أنيقة وأوضح علناً هويته الطائفية ووجه انتقادات حادة إلى اللجنة لنسيانهم مرة أخرى منطقته الضنية. أصبحت وجهة نظره عاطفية واتفق بعض الحاضرين معه، بينما جادل آخرون بأن الكورة تعاني أكثر، وعند هذه النقطة غادر حلقة النقاش فجأة (الكورة، 2024/08). في إطار «السباحة»، لا يؤثر انتشار ثقافة الفردانية والمنافسة على نطاق واسع على السعي وراء التأثير الخاص فحسب، بل يمكن أن تدفع الفاعلين إلى إضفاء صفة ذاتية على الصراعات البيئية وتضخيم النزاعات حول من أو أي منطقة تعاني أكثر، بدلًا من إعطاء الأولوية للتنظيم الجماعي حول التحديات المشتركة.

وقال أحد الأشخاص البارزين في حركة «طلعت ريحتكم»

140 Dryzek, 2021; Alexei Yurchak, “Everything Was Forever, Until It Was No More”, *Princeton University Press,* 2006.

141 Streeck, 2014; Boltanski & Chiapello, 2018; Aretxaga, 2003; William Davies, “The Limits of Neoliberalism: Authority, Sovereignty and the Logic of Competition”, *SAGE Publications,* 2016.

المناهضة للفساد عام 2015 بنفور مقتضب: «أنا اكتفيت. عدد الطهاة في المطبخ كبير جداً. الجميع يريد أن يكون رئيساً لنفسه في الناشطية، وأن يكون البطل. حتى وإن لم يُصرح بذلك، فهو يرغب في أن يصفه بها الآخرون» (بيروت، 2024/09). وبدأ أحد النقاشات بانتقاد ناشط بارز آخر لتركيزه على الأعراض بدلًا من الأسباب الجذرية. لكن عندما انتقلنا في الحديث إلى كيفية مقاومة الأسباب الجذرية للتغيير، أنهى الحوار قائلًا: «لهذا السبب اكتفيت». لم يعد يعرّف عن نفسه كناشط، على الرغم من أنه يدير منظمة غير حكومية تُعنى بمحاربة الفساد الحكومي من خلال التركيز بشكلٍ أساسي على الشفافية. وهو يعترف بسهولة بأن هذا العملَ الذي أصبح شائعًا اليوم ويتمثل في فضح فساد الدولة وإثباته بالدليل، لم يؤدِّ بعد إلى تغيير سياسي هيكلي.[142] يبدو أن مشاعر الانهزام والإرهاق والتحول نحو عمل أقل راديكالية وأكثر عملية، هي تجارب واعتبارات مشتركة بين المتحدثين الذين انخرطوا سابقاً في جهود التغيير السياسي الموجه نحو الدولة في لبنان.

باختصار، ترك إطار «السباحة عكس التيار» معظم المتحدثين أمام خياراتٍ محدودة: الاستسلام؛ أو الدخول في دوائر النشطاء المنغلقين على أنفسهم، أو ترسيخ أنفسهم وجهودهم ضمن الأيديولوجيات السياسية التي تكتسب الأمان والقبول عبر الالتزام العملي بمنطق الدولة البيروقراطي، فتثير المبررات الأعمق والأكثر راديكالية أو تعقيدًا مخاوف من الغرق في الجدل أو التهميش. وسواء كان التوجه نحو رأسمالية نيوليبرالية أكثر هيمنة أو غيرها، يعتقد كثيرون أن لبنان حالة فريدة قائمة بذاتها. وقال أحد المسؤولين الإقليميين في البنك الدولي: «عملت في مختلف أنحاء العالم ولم أرَ قط أي وضع [سياسي] يشبه لبنان. هذا أمر مثير للسخرية فعلاً» (بيروت، 2024/06).

## استقرار «السند»

بعض من يواجهون الدولة يتعاملون مع المفارقة، من خلال التحول نحو مادية المكان، وتوحيد الواقع المعيشي المتعدد، وخلق مساحات تتيح الانخراط التخيلي للمستقبل. وكما قال أحد المتحدثين: «إذا أردت تحقيق إنجاز ذي معنى هنا، فثمة مساحة للقاء» توازن بين النظام القائم وأي شيء آخر (بيروت 2024/10).

قد تكمن هذه المساحات في الهوامش المحبطة، فيُفسح الاستمرار المحلي المجال أمام سياسات المستقبل المنشود. هنا، تحضر «سياسات الأمل» أكثر من «سياسات المواجهة».[143] ولتحقيق الاستقرار في إطار «السند» – وهو محور تركيز هذا القسم – ينخرط الناس في علاقة اتكالية متبادلة (بيسندو بالعربية) يعتمدون فيها على بعضهم البعض وعلى البيئة من حولهم. بدورها تتكئ البيئة عليهم لتمكين الاستمرار المتبادل بين الجميع. وكما قال أحد المتحدثين مشيراً إلى البيئة المحيطة: «ما أحتاج إليه منها، تحتاج إليه مني» (شوف، 2024/09). يتماشى هذا الاستيعاب الداخلي للبيئة مع أفضل ما توصلت إليه علوم الحفظ البيئي المتاحة في المنطقة[144] التي لا تتصور مستقبل التنوع البيولوجي ورفاهية الإنسان كمقايضة، بل كمستقبل مشترك. وبعيدًا من العقلانية الاقتصادية، لا يعكس الميل متعدد الاتجاهات في إطار «السند» نمطًا من التبادل بل أسلوب حياة كامل –يُعرّف الوجود نفسه من خلال الاعتماد المتبادل.

في بعض المجتمعات التي تمارس هذا النهج، ينتشر مصطلح «سنود» في اللغة العربية – الذي يُترجم بشكلٍ فضفاض إلى كل من «الذي يتكئ» و«الذي أتكئ عليه». حتى عناصر العدالة بين الأنواع، وهي دعوة حديثة في أوساط مفكري العدالة البيئية للاعتراف بالقيمة المتأصلة لجميع الكائنات الحية،[145] يمكن العثور عليها في ممارسات «السند». ففي إحدى جلسات النقاش الجماعي تمحور الحديث حول أن: «لجميع الحيوانات أرواح، وإذا اهتممنا بأرواحهم، فسيعتنون بأرواحنا» (وادي البقاع، 09/ 2024).

وتمتد خيبة أملهم لتشمل الخطاب الذي يصور البيئة ككيان خارجي منفصل عنهم. وقال لي متحدث آخر من القاعدة الشعبية: «أنا لا أحب حتى أن أنطق كلمة بيئة... لم أفكر يوماً أنني أقدم أي شيء من أجل البيئة، على الرغم من أنك تشرح لي كيف يمكن أن أكون كذلك» (عكار، 2024/09). وسأل أحد المشاركين في مجموعة نقاش ببلاغة: «ما هو الفرق بين الناشط والسياسي الذي يعمل على القضايا البيئية»، وأجاب بنفسه أن «الناشط ليس صانع التغيير الوحيد، والسياسي ليس كاذبًا دائماً، والبيئة ليست فقط كل ما هو أخضر» (البقاع، 2024/09). لم يبدُ أي من المشاركين في «السند» مهتماً بالانخراط في النقاشات البيئية السائدة – مثل مدى جدية مسألة التغير المناخي. بدلاً من ذلك، يفترض واقعهم المعاش أصلاً حاجتهم إلى التكيف، ما لا يترك مجالاً أو حاجة إلى مثل هذه النقاشات في المقام الأول. وبدلاً من التشكيك في التغيرات التي تطرأ على بيئتهم المحلية، يستجيبون إليها كما تتطلب حياتهم – وبقدر إمكانياتهم. وعلى الرغم من عدم قدرتهم على الوصول إلى أو الاهتمام بالمنابر التي تُناقش فيها القضايا البيئية السائدة في لبنان، إلا أنهم قد يكونون للمفارقة أكثر قدرة على تشكيل فهم أكثر صلة بما يحدث وما ينبغي فعله.

في معرض حديثها عن إصرار مجتمعها، وصفت إحدى المتحدثات الفاعلين في الدولة والمنظمات غير الحكومية بقولها: «لا يمكن الاعتماد على أحد منهم. يكونون هنا يوماً، ويختفون في يوم آخر، لكن قريتي باقية» (وادي البقاع، 2024/11). وفي إشارة إلى الحرب على لبنان التي اندلعت في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، قال مشارك آخر في منتدى الحوار المجتمعي: «تعلمنا مواهب العمل في الأرض من الحروب السابقة. ومع هذه الحرب الأخيرة – بينما كانوا يقصفون الجوار – امتلأت منازلنا بالطمأنينة. هذه دروسنا في الاستقرار» (حاصبيا، 2024/09)، فأومأ بقية المشاركين موافقين. وبما أنني عشت في أحد تجمعاتهم في قاعدة جبل الشيخ خلال

142 BTI,"2024 Lebanon Country Report", *BTI*, 2024, available at https://bti-project.org/en/reports/country-report/LBN?utm_source

143 Chamas, 2023; Andreas Bandak and Manpreet K. Janeja, "Introduction: Worth the Wait", *Routledge*, 2020.

144 Jedediah et al., 2021; Guha & Alier, 2013; Corrieri et al., 2021; Maryam Niamir-Fuller, 2022.

145 David Schlosberg and Danielle Celermajer, "Multispecies Justice: Theories, Challenges, and a Research Agenda for Environmental Politics", *Environmental Politics*, Vol. 29 No. 4, 2020.

بداية الحرب، قرب مرتفعات الجولان المحتلة، يمكنني أن أشهد، بوصفي غريباً عن المكان، على ذلك الشعور الغريب بالأمان متعدد الأبعاد السائد، على الرغم من ارتجاج النوافذ نتيجة الضغط الناجم عن الانفجارات. ناضلتُ من أجل تحقيق التوازن بين رغبتي في المشاركة في ثقافتهم القائمة على تبادل الأفعال والمواد، وبين شعوري بالاضطراب.

قالت لي ابنة أحد شيوخ القرية، وهي فخورة بأن والدها فلاح: «لا تعطوني المال، بل أعطوني القدرة على التواجد في الأرض والحرية لأمارس تقاليدي على طريقتي. وخمن ماذا؟ أنا أملك ذلك بالفعل» (حاصبيا، 2024/09). بينما كنت جالسًا بين مجموعة من رجال الإطفاء التابعين للدفاع المدني في عكار، شبّ حريق في الغابة التي تقع ضمن نطاق سلطتهم. فتناقشوا حول وجوب استجابتهم له، وبعد مكالمة هاتفية قرروا أن وحدة الاستجابة للحرائق التي يديرها المجتمع المحلي التطوعي هي الأفضل لإخماد الحريق. فعادوا إلى الجلوس لمواصلة حديثنا. التقيت بتلك الوحدة المجتمعية في اليوم التالي، وشرحوا لي كيف تمكنوا من السيطرة على الحريق و»إخماده خلال ساعة واحدة» (عكار، 2024/09).

في الدراسات الميدانية اللاحقة، أناقش مفهوم إطار «السند» في إشارة إلى جامعي النفايات وثلاث مناطق في لبنان. ولإظهار تبلور ما يتجاوز نطاق الاستمرارية المادية، رتّبتُ دراسات الحالة من الأقل إلى الأكثر قدرة على إنتاج التصورات الخيالية والفاعلية في السياسات الاستباقية. ولكي أكون واضحًا، لا أعتبر أن استقرار «السند» حالة تحدد بشكل موحد مجموعة أو مكاناً أو فترة زمنية. بل أتعامل معه كنمط ناشئ – يُرى عبر العلاقات والسياقات – ويميز بعض الديناميكيات الجارية على الهامش. ومع أن لجميع الحالات آثار على البيئة، أختتم بالحالة التي يمكن أن تُنتج سياسات استباقية ذات قدرة عالية على التأثير في الدولة وتوسيع نطاقها ليتجاوز الحدود المحلية.

## جمع النفايات في المناطق الحضرية

على الرغم من وجود حالات أخرى من نمط «السند» في المراكز الحضرية في لبنان، لكن لم تتح لي الفرصة للتفاعل معها خلال عملي الميداني على هذه الدراسة. ومع ذلك، سأناقش بإيجاز معاناة جامعي النفايات الذين انخرطت معهم على مدى السنوات الست الماضية – ولا يدفعهم الاستياء من الدولة بقدر ما يدفعهم تجنب الدولة تمامًا. يتركز جامعو النفايات في المدن، ويجمعون الكثير من المواد التي كان يمكن أن تنتهي في مطامر النفايات – حيث تذهب 57 في المئة من النفايات الصلبة في لبنان، على الرغم من المخاوف المنتشرة حول امتثالها للمعايير الصحية الأساسية[146] – أو في المكبات العشوائية المكشوفة التي تستقبل الـ42 في المئة المتبقية.[147] وفي مثال على ما يمكن تسميته بالـ»البيئية البرجوازية» التي ظهرت في لبنان قبل 50 عامًا، جرى تجاهل جامعي النفايات إلى حد كبير من قبل الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. فيعترف عدد قليل من الجهات الفاعلة بالتحديات التي تواجههم، أو يدفعون لهم أجورهم كعمال مياومين، أو يُدرجونهم ضمن الخطط الرئيسية لإدارة النفايات الصلبة – التي لا تزال بمعظمها غير مطبقة – بدل الاعتراف بنضالاتهم كأوجه ظلم بنيوي عميق، يختزلونها في مسائل الجماليات البصرية الحضرية. ومع ذلك، فإن جامعي النفايات الذين يتراوح عددهم بين 4,000 و10,000 شخص – ولا تزال أعدادهم غير مؤكدة، بسبب إهمالهم حتى في الأبحاث – مسؤولون عن أعمال بيئية ضخمة.[148] فالبلاستيك، وهو من أكثر المواد ضرراً بالبيئة في مجاري النفايات الصلبة، يجمعونه ويُعيدون تدويره بشكل يفوق ما تبذله بلديات لبنان مجتمعة.[149] معظم جامعي النفايات غير مسجلين، وصغار في السن، ويفضلون بالتأكيد نمط حياةٍ مختلفاً. ومع ذلك، وجدتهم في مقابلاتي معهم مليئين بالتحدي الجدير بالثناء على الرغم من كل الصعاب. وبفضلهم، وفضل الفاعلين في جمع النفايات الرسميين وغير الرسميين، تجري حاليًا عملية إعادة تدوير كبيرة في لبنان، على الرغم من الخسائر الكبيرة في التمويل المخصص لبرامج الفرز من المصدر، واسترداد المواد الصلبة من النفايات. وتعتمد صناعة الخردة المعدنية الوطنية عليهم بشكل كبير، وهو مثال آخر على أوجه استفادة النخبة السياسية من الإهمال: في العام 2022، بلغت قيمة صادرات خردة النحاس (خامس أكثر المنتجات تصديرًا في لبنان) 198 مليون دولار،[150] وبلغت قيمة صادرات خردة الحديد (ثامن أكثر المنتجات تصديرًا) 106 ملايين دولار.[151] على الرغم من المساهمات البيئية الكبيرة للاقتصاد الدائري الذي يتيحه، لا يحصل جامعو النفايات إلا على جزء ضئيل من الإيرادات ويبقون محاصرين في دوائر من الظلم الاقتصادي والبيئي – معرضين أنفسهم لمخاطر صحية مهنية خطيرة بينما يواجهون بدائل محدودة لتقرير المصير وكسب الدخل.[152]

## تجميع مياه الأمطار في الضنية

في منطقة الحروف في الضنية، ينشر المبتكرون على مستوى القاعدة الشعبية أحواض تجميع مياه الأمطار التي تغير الحياة في منطقة لا توجد فيها مصادر مياه سطحية قريبة يسهل الوصول إليها. تعتبر هذه المنطقة مهملة من قبل الدولة بشكل خاص، فلا توجد فيها تمديدات مياه عامة للمنازل، ولا شبكة صرف صحي، ولا إنارة للشوارع، ومدرسة حكومية مغلقة، ولا توجد بلدية تخدم المجتمع الذي عملت معه. وقال أحد المزارعين: «كأننا نعيش في كوكب آخر، وليس فقط خارج نطاق الدولة اللبنانية» (الضنية، 2022/09). في هذه

146 Rana Sawaya et al., "Landfills in the Context of Municipal Solid Waste Management in Lebanon: A Review Focusing on Greater Beirut Area", *Jordan Journal of Earth and Environmental Sciences,* Vol. 14, No. 4, 2023.

147 World Bank, "Summary of the Lebanon Solid Waste Roadmap for 2023-2026", *World Bank,* 2024.

148 Duisenova, 2024; Kayed & Fernandez, 2023.

149 Duisenova, 2024; Kayed & Fernandez, 2023.

150 The Observatory of Economic Complexity, "Scrap Copper in Lebanon", 2024.

151 The Observatory of Economic Complexity, "Scrap Iron in Lebanon", 2024.

152 Tara Rava Zolnikov et al., "A Systematic Review on Informal Waste Picking: Occupational Hazards and Health Outcomes", *Waste Management,* Vol. 126, 2021; Elizabeth Saleh, "Recycling Policies from the Bottom up: Waste Work in Lebanon", *Arab Reform Initiative*, 2021.

الهوامش السياسية ومع انخفاض معدلات هطول الأمطار السنوية التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، توقعوا أن تخذلهم الدولة بينما استخلصوا منها العبر. فتقدم أحد مشاريع سدود تخزين المياه المهجورة في منطقتهم إلى مرحلة تركيب غشاء أرضي – وهو عبارة عن بطانة اصطناعية غير نافذة مصممة لتعزيز احتجاز المياه ومنع تسربها. وعند زيارتهم الموقع، أدرك بعض المزارعين أن بإمكانهم تطبيق الأمر نفسه عبر وضع طبقة سميكة من البلاستيك في أحواض تجميع مياه الأمطار. جربوها وزادوا توافر الكثير من المياه للري في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة.

وبعد سنوات من التجربة والخطأ، تُظهر أحواض تجميع مياه الأمطار المقتصدة هذه نوعاً من الذكاء البسيط. فعند بنائها، ينتظر السكان المحليون فترات هطول الأمطار الغزيرة ويراقبون مسارات التدفق الطبيعي لجريان هذه المياه على أراضيهم، ويحدث ذلك غالباً عند المنعطفات على طول الطرق الترابية المتراصة. وبمجرد عثورهم على أفضل موقع لبركة التجميع، يحفرون معاً تجويفاً ويستعيرون المعدات من بعضهم البعض، ويزيلون الصخور لتجنب ثقب الصفيحة البلاستيكية بدقة، وبالتالي إطالة عمرها الافتراضي. وأخيراً، يُنشئون قناة صغيرة تربط مسار تصريف مياه الأمطار الطبيعي إلى بركة التجميع الخاصة بهم ويضعون حفرة صغيرة مفتوحة على طول القناة، لتصفية معظم الشوائب العالقة في المياه عن طريق السماح لها بالاستقرار قبل دخولها إلى البركة. ونجحت هذه الطريقة بشكل جيد إلى درجة أنه في مجتمع واحد يبلغ عدد سكانه 2,500 نسمة – من دون وجود بلدية منظمة – يوجد الآن أكثر من 300 بركة لجمع مياه الأمطار. ومكّن ذلك القرية، التي يشارك الجميع فيها تقريباً في الزراعة إلى حد ما، من الحفاظ على موسمين زراعيين. وأصبحت هذه البرك العمود الفقري لحياتهم الاجتماعية والاقتصادية وحاجزاً أساسياً ضد النزوح. وكما أخبرني أحد الممثلين المحليين، في إشارة إلى الدولة والمنظمات غير الحكومية: «إذا أرادوا المجيء لتحسين إمدادات المياه لدينا، فلن نرفض، وإذا لم يفعلوا، فلا بأس» (الضنية، 2022/09).

أما من المنظور البيئي، فهذا ليس مجرد ما يُعرف تقليديًا بالهندسة الاقتصادية أو التصميم منخفض الأثر فقط – بل هو استمرار لتقاليدنا التي تدعم المجتمع والنظم البيئية المحيطة بشكل متبادل. تقلل هذه الممارسة من تآكل التربة، وتعيد تغذية طبقات المياه الجوفية وتخلق موائل طبيعية – فضلاً عن توفير كبير في مواد البناء والطاقة القائمة على الوقود الأحفوري مقارنة بالبديل الوحيد القابل للتطبيق محلياً الذي تعتمده الدولة: ضخ المياه الجوفية ونقلها. هذا لا يعني أن مثل هذا المشروع لن يفيدهم، ولكن خلال اجتماعاتنا مع مؤسسة مياه شمال لبنان والوكالات الأممية المعنية، وجدنا أن هذا المشروع ليس على جدول أعمالهم على أي حال.

## إدارة الأراضي حول أكبر غابة صنوبر في لبنان

تدور حول غابة القموعة في أعالي عكار نزاعات على الموارد الطبيعية بين الأجيال، وأصبحت غابة تنبض بالحياة بسبب النشاط البشري. وفي المجمل، هذا النشاط له تأثير بيئي غير مؤكد – فقد يؤدي إلى استقرار نظام الغابة أو زعزعة استقراره – لكنه يبقى شريان الحياة للعديد من المجتمعات المحيطة بها. هناك مستويات خطيرة من قطع الأشجار المسلح الذي يحدث في القموعة – وهو أحد أشكال زعزعة استقرار إطار «السند» التي تناولتها في مقال نُشر عام 2023.[153] ومع ذلك، يقوم السكان أيضًا بتنمية برامج يقودها المجتمع المحلي لتقليم الأشجار السفلية، كما فعلوا على مدى أجيال، ما يقلل من شدة حرائق الغابات ويوفر خشب الوقود مجاناً للأسر التي تعاني. وتجمع الكثير من العائلات بنفسها الحطب التقليدي لاستخدامه كوقود إذا كانت تملك بغلاً. وفي ظل عقود من تخلي الدولة متعدد الأوجه، تطورت الأعراف الاجتماعية لتدعم ممارسات مستدامة تحد من الإفراط في قطع الغابات.

ويمكن العثور على شكل نموذجي لتثبيت «السند» حول ينابيع المياه المعمرة، فيدفع أفراد المجتمع الميسورون نسبياً ثمن الأنابيب لربط منازلهم بإمدادات المياه من الينابيع، ما يكسبهم فائضاً من المياه. ثم يمدون هذه الوصلات إلى مبانٍ وأحياء بأكملها، ما يوفر مصدراً مستقراً للمياه الصالحة للشرب إلى حد كبير.

كما أوضح أحد أفراد المجتمع المحلي في عكار العتيقة: «ليس ضرورياً أن أخبرك ماذا يعني أن تملك إمدادات مياه مستقرة في منزلك، ما يوفر أيضًا على بعض العائلات مبلغاً يتراوح بين 75 و100 دولار شهريًا لأنهم لا يحتاجون إلى الخيارات الأخرى الوحيدة، أي شراء المياه من الصهاريج، ومياه الشرب المعبأة في زجاجات. وهذا توفير ضخم. هذا الاعتماد المشترك على خيرات الطبيعة وعلى بعضنا البعض يجعل حيّنا أقوى» (عكار، 2024/09). في هذه الأثناء، تأثرت البنية التحتية للمياه التي تديرها الدولة في لبنان بشكل كبير بسبب الحرب الأخيرة، ولا تزال على «حافة الانهيار»، فحذرت التقارير التي تعود إلى عام 2021– 2022 من أن أكثر من 70 في المئة من السكان معرضون لخطر فقدان إمكانية الوصول إلى المياه التي توفرها الدولة.[154]

هنا أيضًا، لا يزال الجيران يتبادلون الخبرات في ما بينهم. وأوضح أحد أفراد المجتمع المحلي: «منذ الأزمة الاقتصادية في عام 2019 أصبحنا جميعًا أكثر انخراطًا في الأرض وبتنا نهتم بالزراعة وتربية الدجاج والماعز ونتشارك هذه الثروات مع بعضنا البعض. لحسن الحظ أننا لم نفقد هذه العادات لأنها تدعمنا الآن» (عكار، 2024/09). وعندما سألته عما إذا كان يعتقد أن هذه العادات ستزول إذا تحسن الوضع الاقتصادي، قال: «ربما، لكنني لا أعتقد ذلك. نحن لا نحصل فقط على الماء والطعام والحطب للتدفئة في هذه التبادلات. وفخورون كثيرًا بالتغلب على التحديات والاعتماد على بعضنا البعض وإعالة أنفسنا».

153 Kayed, 2023.

154 UNESCWA, 2024; UNICEF, "Water Supply Systems on the Verge of Collapse in Lebanon*", UNICEF,* 2022.

## الشبكات الزراعية والغذائية وشبكات الطاقة أسفل جبل الشيخ

على طول سفوح جبل الشيخ، تتراوح المبادرات الشعبية من تربية الأغنام والماعز والدجاج على نطاق واسع، إلى زراعة المحاصيل البعلية ببذور متوارثة تتحمل الجفاف تتوارثها الأجيال. أما الألواح الشمسية – وأحياناً لوح أو لوحين فقط – فتتواجد على سطح كل منزل تقريباً، ويتم توصيل المياه الصالحة للشرب بالأنابيب إلى معظم المنازل. واستمرت هذه الممارسات على الرغم من الحرب التي تركزت في الضواحي، والمجلس البلدي الذي انهار في عام 2016، ولم يعد إلى الظهور إلا في العام 2025. وعندما تعطلت خدمة مولدات الديزل الخاصة بالقرية عام 2019، لم يُعاد تشغيلها أبدًا – ومنذ ذلك الحين أصبحت الطاقة الشمسية وبعض طاقة الرياح هي المصادر الرئيسية للكهرباء. في هذه المرحلة، لم تعد هناك حاجة إلى عودة مولدات القرية. لكن هذا الأمر جاء مصحوباً بتضحيات: باع البعض ممتلكات ثمينة – كسيارة أو خاتم زفاف – لتوفير ثمن نظام الطاقة الشمسية. ويطوّر المزارعون مجموعة متنوعة من الابتكارات – مثل حفظ البذور برماد الخشب، وممارسة تناوب المحاصيل والتزاوج التكافلي – بينما تدير وحدات الرعي ماشية ما يصل إلى نصف دزينة من الأسر، وتتناوب على توفير الحليب في ما بينها.

ولسوء الحظ، يعتمدون على مكب نفايات صلبة مفتوح لإدارة نفايات قريتهم، لكن ذلك يساعد أيضاً على التخفيف من المخاطر الصحية المرتبطة بالآفات وتراكم النفايات. وتمكن المجتمع المحلي من خلال الشتات واللجنة التي تديرها القرية من تمويل وإدارة نظام حديث لضخ المياه الجوفية بالطاقة الشمسية. وعند الحاجة إلى مضخة مياه جديدة، يتم استخدام الاتصالات الشخصية لتأمين مضخة جديدة من الأمم المتحدة. وهم يستقبلون الرعاة من قلب مناطق النزاع المسلح، ويحلون نزاعات الرعي، ويبتكرون ترتيبات لتقاسم الموارد تسمح للرعاة المحليين وغير المحليين على حد سواء برعي وسقي مواشيهم في برك تجميع مياه الأمطار المنشأة. تمارس الدولة قطع الأشجار غير المرخص في الأراضي العامة، لكنها تتبع نهجاً متقطعاً، يُركز على الأنواع التي تتجدد بسرعة نسبياً من خلال نمط نمو يُعرف بـ«الحلقات الخرافية». بالإضافة إلى ذلك، تزيل أغصان الأشجار المتدلية المنخفضة، ما يقلل وقود غطاء الأشجار السفلي وشدة حرائق الغابات التي يغذيها تغير المناخ.

من خلال هذه الأشكال من المثابرة ينشأ رأس مال أخلاقي غني – الثقة والمعاملة بالمثل داخل الشبكات الاجتماعية، مسترشدًا بمعايير المساءلة والشفافية والعدالة – ما يعزز التنظيم المحلي نحو الاستقرار الاجتماعي والبيئي.[155] لا يخلو الأمر من المشاكل، لكن الأشخاص الذين تعاملت معهم يشعرون بالثقة في قدرتهم على التحسن الجماعي حسب الحاجة.

## النزعة البيئية في الدمج بين العمل القائم على الدولة والعمل المحبط

يمكن للجهات الفاعلة المنخرطة في إطار «السباحة» أن توسع نطاق العمل البيئي من خلال دعم استقرار إطار «السند» بشكل تلقائي. ونظراً إلى خطر الاستتباع من قبل الدولة، ينبغي علينا أن ندرك أن الفاعلين المنخرطين في «السند» لا يهتمون بانتظام بالمقاومة ويتوخون الحذر من إضفاء الطابع المؤسسي المرتجل. بل على العكس، من خلال تعزيز هذه الشراكات سياساتها الاستباقية، لديها القدرة على جذب الدولة نحوها، كما يتضح من دراسة حالة أخيرة. ففي قرية مشمش في عكار، تحولت أخيراً مبادرة يقودها المجتمع المحلي تأسست عام 2011، إلى منظمة غير حكومية، تحقق نجاحًا كبيرًا في جميع أنحاء لبنان. فهم يكتشفون أنواعًا جديدة من النباتات، ويثيرون ردود فعل اجتماعية عنيفة، ويزرعون رأس المال الأخلاقي لتخفيف الأضرار الاجتماعية والبيئية بشكل فعال، ويعملون كنقطة انطلاق للابتكار الشعبي.[156] وصنعوا بمهارة شاحنات إطفاء سريعة قادرة على اجتياز التضاريس الوعرة، وطوروا أدوات لإطفاء الحرائق في المناطق التي يصعب الوصول إليها، ولجأوا إلى ممارسات زراعية موفرة للتكاليف تتجنب المدخلات الكيميائية. كما أنهم منخرطون في برنامج تجميع مياه الأمطار الذي يتمتع بأهمية خاصة، لأنه يغير علاقة المجتمع المحلي بالمنظمات غير الحكومية، ويستخدم النتائج المادية لتحسين المثابرة لتمكين التحولات في الإدارة المحلية. وفي سبيل كسب الاهتمام الوطني، تواصل معهم العديد من الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية متعددة الجنسيات الممولة جيداً. ووصفوا تجربتهم الأولية مع هذه الجهات الفاعلة بأنها تجربة استغلال وتهميش، فانتُزعت إنجازاتهم واستُخدمت كأساس لجهود جمع التبرعات – في حين مُنحوا الحد الأدنى من مخصصات الميزانية واستُبعدوا من عملية صنع القرارات المتعلقة بالبرامج. ومع ذلك، استخلصوا الدروس وتحدثوا بإسهاب عن مشروع مستمر طويل الأمد خالفت فيه منظمة غير حكومية متعددة الجنسيات المألوف – فقدمت دعماً مرناً وصبوراً وقائماً على الثقة، مكنهم من حشد شبكتهم الشعبية حول تجميع مياه الأمطار، وجمع المعرفة المحلية، وتأطير المشاكل، والاستقرار على أهداف جماعية. وحافظت المنظمة على العناية الواجبة مع وضع ثقتها في قدرة المجتمع المحلي على إدارة الأموال في ظل الخلافات التاريخية والسياسات الصغيرة للقرية. بنوا عنصر الثقة[157] في ما بينهم أثناء التعامل مع مشكلة نقص مياه الري المُنهكة. ومن خلال هذه الشراكة،

155 A. K. Guptta et al., “Mobilizing Grassroots’ Technological Innovations and Traditional Knowledge, Values and Institutions: Articulating Social and Ethical Capital”, *Futures*, Vol. 35 No. 9, 2003.

156 UNDP, “Akkar Trail – Equator Initiative”, 2024.

157 Amy Lansing, et al., “Building Trust: Leadership Reflections on Community Empowerment and Engagement in a Large Urban Initiative”, *BMC Public Health*, Vol. 23 No. 1, 2023.

ظهرت شبكة نشطة من المزارعين الذين حصلوا على وسائل لجمع المياه بشكل مستقل من خلال هندسة مبتكرة واقتصادية لأنظمة تجميع مياه الأمطار السلبية – صُممت وبُنيت بالتعاون بين الخبراء التقنيين للمنظمة غير الحكومية متعددة الجنسيات والمزارعين أنفسهم. صُممت هذه الأحواض بأشكال تزيد من القدرة على الاحتفاظ بالمياه إلى أقصى حد، وتحافظ على الأرض وتقلل خسائر التبخر. وتتوفر الآن الدراية الفنية اللازمة لتكرارها لدى عشرات المزارعين في القرية. وبالنظر إلى نتائجه المادية التي لا يمكن إنكارها، فإن البرنامج «أصبح مؤسسيًا داخل البلدية من دون مساومة» (عكار، 2024/9) مع المعدات والتمويلات التي تديرها البلدية وتوزع عبر عملية قرار يديرها المجتمع المحلي. يمثل البرنامج أحد الأمثلة على كيفية تمكين الشراكات البيئية المحلية من خلال جذب الدولة نحو تصوراتهم وتجنب الاستتباع عند إضفاء الطابع المؤسسي مع الاستقلالية.[158]

يمكن أن تستفيد «السند» من دعم برامج أكثر صبرًا وقائمة على الثقة – دعم لا يضفي طابعًا رومانسيًا عشوائيًا على المعرفة والتطلعات الشعبية ولا يقوضها، بل يضع المبتكرين والقادة على مستوى القاعدة الشعبية في موقع القيادة بصدق، مع تأدية الجهات الداعمة دور الميسّر والوسيط.[159] وتوصل المجتمع المدني، المعني حقًا بالتحولات العادلة، إلى هذه الاستراتيجية عادةً من خلال التفاعلات الفردية والجماعية المكثفة.[160] وتعتبر هذه العملية أساسية في الشراكات التحويلية مع «السند»، لأنها تنطوي على تفريغ وجهات النظر الأساسية وإنتاج وجهات نظر جديدة تسمح بفهم أفضل للقضايا المنهجية ودور الفرد فيها.[161]

## الخاتمة

في لبنان المعاصر، يتّسم قدر كبير من المشاكل في إطار عمل «السباحة» – بغض النظر عن اتجاهها – بالمفارقة والتعقيد وصناعة الأزمات والمآزق، ويميل إلى إعادة إنتاج النظام القائم للرأسمالية النيوليبرالية الطائفية الجديدة والعقلية التي تتعامل معها على أنها الطريقة الأكثر منطقية للعيش. وعلى الرغم من أن «السباحة» حقق بعض النتائج المادية الجديرة بالملاحظة في مجال البيئة، إلا أنه يساهم إلى حد كبير في إضفاء الطابع البيئي العرضي من خلال منح الدولة وشبكات النخب السياسية فرصة التأجيل والاستيعاب والتحييد والتحول، استجابةً للمواجهة بدلاً من خلخلة أسس النظام القائم الذي تعززه. وتدعو الدراسة الفاعلين في المجتمع المدني المعنيين بالتحول إلى النظر في دور المنخرطين في الحفاظ على استقرار «السند»، والمساحات التي يشغلونها، وقيمة دعمهم بشكل تفاعلي. من خلال الاستمرار المحبط، والتخيلات التي تتحدى العقليات السائدة، والتنظيم في الهوامش السياسية، يمكن للجهات الفاعلة في «السند» أن تجعل المستقبل البديل نحو البيئة أكثر واقعية. من خلال الثقة في رؤى وأطر مشاكل الجهات الفاعلة في «السند»، قد تكتسب شراكات المجتمع المدني القدرة على التشكيك في عملية إضفاء الطابع البيئي في ظل نظام «السباحة»، وجذب الدولة لدعم التوسع المحلي للبيئة. لا يقتصر هذا الأمر على العمل بما لدينا؛ فمثل هذه الشراكات تصنع عالماً خيالياً قادراً على مواجهة زعزعة استقرار البيئة والهشاشة الاجتماعية.

158 Hermans et al., 2016; Loorback et al., 2020.

159 Stacey Faella & Ryan Roberson, “The Strategic Value of Trust-Based Philanthropy”, *Stanford Social Innovation Review,* 2024; Barbara Grimpe et al., “From Collaborative to Institutional Reflexivity: Calibrating Responsibility in the Funding Process”, *Science and Public Policy,* Vol. 47 No. 5, 2020.

160 Alison Hope Alkon, “Reflexivity and Environmental Justice Scholarship”, *Organization & Environment*, Vol. 24 No. 2, 2011 [Alkon, 2011]; James Patterson et al., “Transformations Toward Sustainability: Emerging Approaches, Critical Reflections, and a Research Agenda”, *UEA Digital Repository*, 2015 [Patterson et al., 2015]; Jifke Sol et al. “Reframing the Future: The Role of Reflexivity in Governance Networks in Sustainability Transitions”, *Environmental Education Research*, Vol. 24 No. 9, 2017, [Sol et al. 2017]; Christoph Woiwode et al., “Inner Transformation to Sustainability as a Deep Leverage Point: Fostering New Avenues for Change Through Dialogue and Reflection”, *Sustainability Science,* Vol. 16 No. 3, 2021, [Woiwode et al., 2021].

161 Alkon, 2011; Patterson et al., 2015; Sol et al. 2017; Woiwode et al., 2021.

**مبادرة الإصلاح العربي**

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس